نقد الليبرالية والاشتراكية

الانتقائية في مذهب الاتحاد الاشتراكي

23 مارس

المنظمة

الماركسية - اللينينية المغربية

بقلم : محمد وحيد

مقدمة :

بصفة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ الاتحاد الاشتراكي حاليا يحظى نتيجة ماضيه النضالي برصيد شعبي واعتبارا للنقاش الذي اثارته الموضوعات الرسمية للحزب خلال مؤتمره الاخير من طرف الشباب الاتحادي المناضل ذي التطلعات الثورية يبدو ضروريا ومفيدا فحص الموضوعات الجديدة ـ القديمة للحزب خاصة منها " الاختيار الاشتراكي " وموضوعة " الطريق الديموقراطي " فحصا نقديا .

والمعتاد في بلادنا ان تنغلق النظريات والافكار غالبا ضمن اطاراتها الحزبية والحلقية الضيقة والحفاظ على نوع من التعايش السلمي على الجبهة الايديولوجية والاقتصار على تبادل الشتم والياقطات كلما احتد الصراع بين متنافسين . هكذا وقع ـ كمثال ـ بين " الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين " وبين الطلبة الاتحاديين ومن جانب هؤلاء اساسا لان " الجبهة " قامت بمجهود ايديولوجي متقدم وجديد في الساحة مما ساهم في اثارة خنق بعض الاطر الحزبية المتعودة على المواصفات السريعة لتبرير المواقف .

والان حيث تتميز الوضعية بالقمع الشديد ومحاولة تصفية اليسار الثوري بما فيه الحركة الماركسية والاتجاه الديموقراطي داخل " الاتحاد " نفسه في حين تعقد احزاب الديموقراطية الاصلاحية مؤتمراتها وتبلور خلالها من اجل " الحل الديموقراطي " كما تسميه وفي " ظل الوحدة الوطنية " حول استرجاع الصحراء وفي ظروف ازمة اقتصادية تشكل قاعدة مد جماهيري نضالي محتمل بات ضروريا ان يكتشف الثوريون لخطاباتهم الاستراتيجية الاساسية بموازاة مضاعفة الجهد الايديولوجي لدحض الاطروحات الاصلاحية . وانه لمن الملح والحيوي بالنسبة للثوريين على اختلاف منطلقاتهم الايديولوجية ان يتقبلوا النقاش والنقد المتبادل حول تجاربهم ومنطلقاتهم نفسها . ولا يجوز ثوريا على الخصوص ان تكون وجهة النظر الشيوعية مدعاة ومبررا للتملص من المناقشة .

وكما ان الصراع الايديولوجي في صفوف الثوريين لا يلغي بل يستوجب النضال الوحدوي والسعي الدؤوب من اجل انضاج الشروط لقيام جبهة ديموقراطية ثورية فان مقارعة الاصلاحية نفسها لا تلغي بل تستوجب النضالات القاعدية والطرفية منها من منطلق الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي عنها وذلك على الاقل كلما ابدت عمليا استعدادات نضالية من اجل الحريات الديموقراطية او اي مشكل تعاني منه الجماهير .

في هذا السياق وبهذه الروح يناقش المقال الاتي ايديولوجية " الاتحاد الاشتراكي " وخطه السياسي اعتمادا بالدرجة الاولى على نتائج مؤتمره الاستثنائي الاخير وبارتباط من السمات المميزة لتجربته . وتاتي في اخر المقال ملاحظات اضافية حول التركيب الطبقي للاتحاد .

القسم الاول : الاتحاد بين التجريبية والاشتراكية الانتقائية

1) ملاحظة عامة

تذرع الاتحاد طويلا بحجة الممارسة والنضال العملي فامتنع عن تحديد هويته الايديولوجية وقدس التجربة واحتقر النظرية . ومثل هذا الموقف المشفوع بعدم الترويج كثيرا للغيبيات والمتحرر نسبيا من كابوس العقائد كان متقدما بالنسبة لحزب الاستقلال الذي يغلب عليه في ظروف عديدة طابع حزب ديني متزمت ورجعي .

ولئن طغت على الاتحاد نزعة برغماتية تضع المصلحة الذاتية للحزب معيارا للحقيقة الموضوعية وتمتنع عن تسبيب المحاولات الايديولوجية ذات الصبغة العامة فذلك لان النزعة البرغماتية هذه تمثل في الحقيقة صيغة تعايش تيارات وافكار متنافرة داخل نفس الاطار الحزبي الفضفاض وهكذا ضم الحزب العقائد الدينية بجوار عقلية تقنية علمانية ونزعة شرعية ليبرالية بجوار عقلية المناورات والحسابات والعطف على بعض التجارب الاشتراكية بجوار مهادنة الشيوعية . ولم يكن تعايش هذه النزعات المتنافرة وغيرها على اساس المصلحة الحزبية وحدها ممكن الاستقرار لو لم تستند الى قاعدة ايديولوجية مشتركة وضمنية عند هذه النزعات جميعا .

وبالفعل فان تجريبية الاتحاد القائلة بان الحزب لا يهتدي الا بـ "الواقع" وحده اى الواقع المباشر والاني وترفض بالتالي الاخذ باية نظرية عامة طالما لم تنبع من "واقعنا" الخاص لم تكن هي الاخرى اكثر من نفي لفظي لحقيقة كون الحزب شاطر البورجوازية منظم افكارها المسبقة في الفكر السياسي وفي النظرة الى العالم وليس اقل تلك الاحكام المسبقة توهم "تساوى المواطنين" بمجرد ما يتم تسطير ذلك قانونيا او بمجرد ما يقع الحد من النفوذ الاقتصادي لبعض "المحظوظين" او الاحتكاريين .

الا ان عددا من العوامل من بينها العطف المتزايد لقوى التحرر على الفكر الاشتراكي وعدة اهتمام القواعد الشابة بهذا الفكر جعلت الحزب يلح منذ سنة 1967 على التزامه بالاشتراكية العلمية دون ان يحدد مفهومه لها سوى انها غير الشيوعية وتتضمن برنامج التاميمات . وكلما وقع احراج الحزب بضرورة الاخذ بالنظرية الاشتراكية كاملة او تركها جانبا استغاث بالمبدا التجريبي القائل بان "نظريتنا" الاشتراكية يجب ان تنبع من "واقعنا" وكلما وقع نقد التجريبية هذه الح بعصبية على التزامه المبدئي بالاشتراكية العلمية وهكذا دواليك .

وقد هيء للمؤتمر الاستثنائي الاخير ان يكون مناسبة مجهود ايديولوجي جبار من طرف الحزب بقصد "التوضيح الايديولوجي"

و " تحديد الهوية " بدافع الحساس بالحاجة الماسة عند الشباب الى فكر منسجم كما يسجل ذلك التقرير المذهبي للمؤتمر الذى اضيف اليه لاول مرة تقرير ايديولوجي مفصل فوق العادة وسلسلة كاملة من " الدروس التوضيحية " • لكن هذا المجهود الطيب لم يسفر في الخلاصة والمضمون سوى عن نتف فكرية تتراوح بين الطرافة كموضوعة " معزنة الدولة " والتوفيق المبتذل كدمج الاشتراكية العلمية بالقيم الاسلامية والتركيبات السفاهيمية التي لا يعادل استنباط منزاها سوى مجهود منظرى الحزب " لتوضيحها " كموضوعة " الترابط بين التحرر والنمو والبناء الاشتراكي والديمقراطية في معادلة ثلاثية " • واذا عرفنا ان الحزب يسعى رسميا لانجاز هذا كله عبر ديموقراطية " المؤسسات التمثيلية " اصبح واضحا من الان ان " اشتراكية " " اتحاد انما هي غليط انتقائي لبعض مطامح التحرر الوطني زائد بعض التاميمات زائد افكار ليبرالية زائد شيء من الدين واشياء اخرى •

2) القيم الحضارية

لم يعد جديدا وان بات مزعجا ان تحاول الاتجاهات البورجوازية الصغيرة والبورجوازية بصرف النظر عن نضالاتها الديموقراطية تشويه الاشتراكية العلمية باشكال شتى وفي مقدمتها التوفيق بين العقائد والعلم الاشتراكي • وهي تسعى هكذا الى تملق العواطف الدينية للجماهير وتمييع تطلعاتها الاشتراكية الحقة بدفة واحدة • وليس غائبا في هذا التوفيق بين الاشتراكية والعقائد هدف طمانة القوى الرجعية بالتاكيد على ان الاشتراكيات البورجوازية الصغيرة ترمز حقا الى بعض الاصلاحات الضرورية ولكنها بعيدة عن ان تكون ذلك الشبح المخيف : الشيوعية •

هكذا تحول الحزب " الشيوعي " التحريفي الى حزب " اشتراكي " متشبث بالمقدسات • ويلح الاتحاد الاشتراكي من جهته وبصدد تحديد مفهومه للاشتراكية بالذات على انه " لا يرى تناقضا بل تكاملا مثمرا بين الاشتراكية العلمية والقيم التقدمية لحضارتنا العربية الاسلامية " ماهي هذه القيم ؟ صحيح ان حضارتنا العربية كما واية حضارة تتضمن عناصر علمية وثقافية وفنية ومعمارية الخ ... تقدمية قابلة للتجديد وخدمة الجديد في جميع هذه الميادين وغيرها ومن الضروري الاستفادة منها ناظرين للمستقبل لا للوراء مجددين خلاقين لا مجمدين مقدسين وان من الجوانب البارزة في الثورة الوطنية الديموقراطية التحرر الكامل من سطوة الثقافة البورجوازية الامبريالية الغربية بمظاهرها المتعددة بموازاة نفض العناصر الرجعية السائدة في الثقافة الوطنية من اجل ثقافة ديموقراطية علمية وجماهيرية باوسع مفهوم للثقافة • لكن الذى يقصده الاتحاد ومعه حزب علي يعتة بالصينة الناصعة

« القيم الحضارية العربية الاسلامية » هي الجانب الديني في الحضارة جانب العقائد الايديولوجية الغيبية • ولذا فان الامر يتعلق بلهجة صريحة بالتوفيق بين نقيضين قديمين يتقلص احدهما بمقدار ما يتقدم الثاني في كشف قوانين الطبيعة والمجتمع والسيطرة عليهما : التناقض بين الدين والعلم • وتحاول تلك الصيغة بصفة اخص تولية الطابور الايديولوجي الاساسي للرجعية العقائد الدينية من جهة والخلاصة النظرية العامة لارقى مهام ومرامي البروليتاريا العالمية في التحرر النهائي للانسانية من الاستغلال الطبقي من جهة ثانية ضمن قالب لفظي لايطمس التناقض المطلق بين الايديولوجيتين فحسب وانما يدعي « تكاملهما المثمر » • واذا كان من ثمرة ترجى من عقد قران كهذا بالاكراه فلا يستفيد منها سوى بعض الطبقات المتوسطة التي تريد دفع عجلة التاريخ نصف دورة الى امام اعتمادا على بعض شعارات البروليتاريا وقواها هريطة ان تبقى تلك الطبقات ممسكة بلجام القيم الحضارية « الأبدية » كي تكبح جماح البروليتاريا والمد التاريخي حتى لايصلا الى محو كل استغلال مهما كان « صغيرا » او « متوسطا » •

اذا كانت الاشتراكية العلمية بمدلولها الحقيقي ابعد ما تكون عن اى ارهاب فكري او عقائدي وتعتمد التحليل الملموس والحجج المادية في اى صراع ونعلم ان مستقبل عقول البشرية لها فانها الى جانب ذلك ولذلك حريصة وغيورة بالدرجة الاولى على نقائها الكامل من اية شوائب غيبية مثالية وميتافيزيقية • وبالتالي من اية قيم « ابدية » حضارية كانت ام عصرية •

3) هدف الاشتراكية ومنهجها

رغم التوفيق بين الدين والعلم الاشتراكي يدعي التقرير المذهبي في مقدمته ان الاتحاد الاشتراكي لايزعم الاتيان بايديولوجية جديدة او باشتراكية خاصة قد يطلق عليها نعت من النعوت ومعنى هذا ان « التكامل المثمر » متروك للاعتمار مع الزمن وان مذهب الحزب لاينفي الاشتراكية الا من زاوية سلبية اذ يغنيها بالبدع المبتذلة في الاشتراكيات المزيفة • ورغم ان الاتحاد يلح على ان « الاشتراكية واحدة كمنهجية وكهدف » فهو لا يقصد بذلك الاشتراكية البروليتارية الحقيقية الواحدة بالفعل كمنهجية وكهدف وانما الاشتراكية البورجوازية المزيفة والواحدة هي ايضا على الاقل كهدف : بلبلة الاشتراكية البروليتارية •

ان الاشتراكية العلمية في وحدتها وحقيقتها الكونية هي ايديولوجية الطبقة العاملة وخلاصة تجربتها النضالية ودليلها النظري للنهوض بمهمتها التاريخية : انهاء المجتمع الطبقي والوصول

بالانسانية للشيوعية . والاشتراكية العلمية لا تتبلور كتضمينات وانما ككشف لتناقضات المجتمع الراسمالي التي تولد عناصر تجاوزه لمرحلة تاريخية ارقى مرحلة الديكتاتورية الاشتراكية للطبقة العاملة " لكل حسب عمله " . وتعتمد الاشتراكية العلمية الماركسية-اللينينية على النظرية المادية للكون والتاريخ وعلى المنهج الجدلي بصفته خلاصة اعم قوانين حركة الواقع الطبيعي والاجتماعي وحركة الفكر.

اما الاشتراكية التي يؤكد التقرير المذهبي وحدانيتها فانها احد بنود الاشتراكية معزولا عن مجمل النظرية الثورية ومهزوزا عن اسسه الطبقية والسياسية انها " الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل ليتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وبواسطة جهاز الدولة الذى يكون في خدمتهم وتحت مراقبة تنظيماتهم الحزبية والمهنية " (مقدمة التقرير المذهبي) . ان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج لا تعدو ان تكون مستوى ادنى في سلم الاشتراكية الذى تمثل فيه الملكية والتصرف على مستوى المجتمع برمته الشكل الارقى شريطة ان تكون الملكية الاجتماعية صورية او مجرد غطاء لاستغلال بيروقراطي او بورجوازى. ذلك ان الملكية الجماعية هي ملكية على صعيد مجموعات سكانية انتاجية محدودة كجماعة دوار او مصنع . اما صيغ " التنظيمات الحزبية والمهنية " و " جهاز الدولة الذى يكون في خدمة المنتجين " فتثار مسالة الشروط السياسية للاشتراكية التي لا يوضحها التقرير وان كان ينفيها ضمنيا هنا وصراحة في اماكن اخرى . فالصيغة الاولى توحي بالتعدد الليبرالي للتنظيمات الحزبية والمهنية للمنتجين والصيغة الثانية توحي بان الدولة الاشتراكية ليست دولة المنتجين وانما " تخدمهم " . والحق ان المنتجين بقدر ما يقتربون من الاشتراكية بقدر ما يتوحدون سياسيا وينسجمون متجاوزين الفروق المهنية والتمزق السياسي وبقدر ما يستولون على سلطة الدولة ويبنون دولتهم ويرفضون اية " مراقبة " من خارجهم ويستغنون عنها . لكن هدف " اشتراكية " الاتحاد لا يصل عند هذا الحد ويقف عند حدود بضعة تاميمات ليست بحد ذاتها اشتراكية لانها تتوافق واحد استغلال طبقي كما هو الحال في راسمالية الدولة الاحتكارية في الغرب وكما هو مال الاشتراكيات البورجوازية في شرق اوروبا وفي بعض البلاد العربية .

وعلى عكس هذا فان الاشتراكية كما تقول نظريتها وكما تدل تجربة الصين هي محو كل اشكال الاستغلال الراسمالي وذلك لا يقتضي فقط ان يصبح الانتاج كله اشتراكيا وان لا يبقى مكان لاى " قطاع خاص " محو تقسيم العمل وفي مقدمته انفصال العمل اليدوى عن العمل الذهني والتسيير عن التنفيذ ومحو الفروق بين المدينة والبادية

وانجاز الثورة على صعيد الثقافة والعائلة • والكل في ظل ديكتاتورية البروليتاريا سلطة الطبقة العاملة منظمة واعية مجندة • ان الاشتراكية لا تهدف فقط الى خلق ظروف مادية واجتماعية جديدة تماما وكليا لصير الانسان وانما خلال ذلك خلق الانسان الجديد نفسه • فالاشتراكية هي مرحلة الكفاح الثورى المستمر في ظل ديكتاتورية البروليتاريا للانتقال من المجتمع الطبقي الى المجتمع الشيوعي اللاطبقي •

اما من حيث منهجية النظرية الاشتراكية فبقدر ما يلح الاتحاد عليها لفظيا بقدر ما يمتنع عن تحديدها • اللهم الا بكلمات شحيحة لا تكفي الا لتوضيح تعارضه المطلق معها • فالاتحاد ينفي ضمنيا المادية ويخبط خبط عشواء في استعمال مفهوم "الجدلية العلمية" بدون ادنى تحديد • ومع هذا فان الاتحاد يعطي عن غير قصد نموذجا للتطبيق الحي للقانون الجدلي : نفي النفي حيث ينطلق من التجريبية وينفيها بالالتزام بالاشتراكية ثم يعود وينفي هذا الالتزام بالعودة للتجريبية في صيغة ارقى من الاولى من حيث تصبح اكبر ضجيجا وابهاما : "فايديولوجية الكادحين تقول مقدمة المذهب هي الاشتراكية العلمية كمنهجية للتحليل المنطلق من الواقع الملموس الرافض اخضاع الواقع للنماذج الفكرية المسبقة، الاشتراكية كمنهج لتحليل المجتمع وتناقضاته لا كفلسفة ومحاولة لتفسير الكون" لكن ما هذه المنهجية يا ترى اهي مبدا التحليل نفسه ام اداة للتحليل وان كانت اداة فما هي ، اليست المادية التاريخية والمادية الجدلية ان الاشتراكية العلمية الماركسية اللينينية تلح على ان "روحها الحية وجوهرها هي التحليل الملموس للواقع الملموس" (لينين) الا ان لها في ذلك اداة منهجية • فالمادية تقوم على الاعتراف بالواقع الموضوعي خارج ذواتنا وتقول باسبقية المادة (الواقع الموضوعي) على الروح والفكر (انعكاس الواقع في الذهن) وتلح على امكان المعرفة الموضوعية المعتمدة على التحليل العلمي والخاضعة لمقياس الممارسة الحاسم في اثبات المعرفة وتطويرها باستمرار • والمادية التاريخية تلح على ان الواقع الاجتماعي للناس سابق على وعيهم ويحدده وعلى ان البنيان الاجتماعي بمجمله والبنيان الفوقي القانوني والسياسي والايديولوجي يجد اساسه ومفتاح فهمه في القاعدة الاقتصادية وبالضبط في نوع العلاقة القائمة بين المنتجين المباشرين من جهة واسياد ظروف الانتاج وتنظيمه••• الخ) من جهة ثانية • وفي المجتمع الطبقي يجب النظر للظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية••• الخ قبل كل شيء وبالدرجة الاولى من زاوية ومن وجهة نظر المصالح الطبقية والصراع الطبقي بصفته محرك التاريخ • والمنهج الجدلي يؤكد على

النظر للامور الطبيعية والاجتماعية والفكرية من زاوية ترابطها وتفاعلها لا من زاوية انعزالها لان كل الاشياء والظواهر مترابطة ومتفاعلة ومن زاوية حركتها وتبدلها نشوئها وتطورها واندثارها لا من زاوية جمودها واستقرارها لان الظواهر والاشياء في الكون متحركة ومتبدلة باستمرار لان المادة في حركة دائمة من زاوية الوحدة والتناقض لا الهوية المطلقة ولا التعارض الميتافيزيقي لان التناقض في قلب الاشياء ومحركها من زاوية التراكم الكمي والقفزات النوعية في حركة الاشياء والظواهر لا التراكم الكمي وحده ولا التطور حسب خط مستقيم فحركة الاشياء والظواهر لولبية الشكل يكون فيها التطور الكمي الهادئ والمستقيم "مقدمة" المنعرجات والقفزات النوعية .

وهذه النظرية او "الفلسفة" او النظرة للعالم التي تعتمد عليها الاشتراكية العلمية تتول بالترابط الجدلي والتفاعل "المثمر" بين النظرية والممارسة . لا بتقديس الواقع ونفي النظرية . ولئن كانت الممارسة تمثل في هذه الثنائية الجدلية العنصر الاسبق والحاسم فان ذلك لا يبرر ضرب عرض الحائط بمجمل التجربة الانسانية الملخصة نظريا ولمس النظرية الاشتراكية كسلاح هائل لتحليل الواقع وتغييره بدعوى الوفاء "للواقع" والالتصاق به وبدعوى "رفض النماذج المجردة" والفلسفة .

وان اشتراكية علمية تدعي انها "واحدة كهدف ومنهج" دون ان تكون الماركسية اللينينية وترفض "الاختيار بين التجارب الاشتراكية" ولو لمجرد الاشارة لبعض سماتها بدعوى ان لكل اشتراكيته وترفض ان تحدد ما يجمعها من خصائص ب "الاشتراكية الواحدة كمنهج" ولا ما يميزها عنها وتسلم امرها "للواقع" والتجربة الضيقة والمباشرة والمحلية بل والحزبية ان مثل هذه الاشتراكية فريدة كهدف وعقيمة كمنهج .

4) الدولة

من المسائل التي املاها الواقع المباشر والضيق على مقرر مذهب الاتحاد قوله بان الدولة في المغرب ليست دولة وانما "جهاز الادارة والقمع" . هكذا نظر المقرر واقع كون الدولة المغربية تتخذ طابعا بوليسيا بارزا فتوصل الى هذه البدعة النظرية التي تميز وتجرد مفهوم الدولة العام عن مضمونه الجوهري في كل المجتمعات الطبقية التي عرفت وحدها ظاهرة الدولة وهو يتمثل بالذات في الاضطهاد الطبقي ووسيلته بالذات اجهزة الادارة والقمع .

هذه التخمينات الفكرية التي يكفي رفضها كما يفعل بوعبيد لتجاوزها الفعلي لا تجد مصدرها في "الواقع" الضيق وحده وانما في حكم مسبق او وهم بورجوازي يقوم على تقديس الدولة وتجريدها عن

قاعدتها الطبقية والسلم بدولة "المساواة" اى دولة المساواة القانونية البورجوازية بين مالكي وسائل الانتاج وبائعي قوة العمل المتناقضين جوهريا مهما "توازنت الاستقلاليات" (حسب التقرير الايديولوجي للمؤتمر) من جهة اخرى ومهما "وقعت حماية" قوة العمل. وما موضوعة "تاميم جهاز الدولة" نفسه ليصبح في خدمة المواطنين جميعا البارزة في ادبيات المؤتمر سوى نموذج لامع لهذه التخمينات الفكرية المحضة والمفصولة عن واقع المجتمع الطبقي الذى نحن فيه. ومن هذه التخمينات ايضا قولهم ان الدولة في المغرب انما زرعها الاستعمار في البلاد بغض النظر عن الصراع الطبقي في المغرب قبل الاستعمار وقولهم ان الدولة هنا "ليست بنية فوقية" وانما هي تارة "جهاز الادارة والنمو" فحسب وتارة اخرى "جزء لايتجزء من الهياكل الاقتصادية والسياسية" فياترى هل تضم البنيات التحتية عندنا الى جانب مضمونها الاصلي وسائل الانتاج وعلاقاته وتنظيمه مضمونا جديدا يتمثل في التنظيم البوليسي ووزارة الخارجية ام ان مفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية عديما الجدوى "عندنا" بفعل النوعية "الخاصة" للدولة في "واقعنا".

فقد كانت الدولة في المغرب قبيل الاستعمار تجسد سلطة الاقطاع والبورجوازية التجارية الكبرى وعند مجيء الاستعمار ركز صبغتها هذه كما تعترف كتب التاريخ البعيدة عن "الماركسية" واضاف اليها طبعا مهمة حماية مصالح الاستعمار بالدرجة الاولى. فالذى حصل حينئذ هو ان "المخزن" اتخذ شكل دولة حديثة كما امتزج شكل الدولة المصرية بالخصائص المحلية للمخزن. وهكذا وقعت "مخزنة" الدولة وان شئنا "دولنة" المخزن. وبعد الاستقلال مثلت الدولة جهاز السلطة السياسية القمعية وادارة تدبير المصالح العامة للكومبرادور وكبار الملاكين العقاريين بالاضافة الى انها اداة حماية المصالح الامبريالية. والدولة والسلطة السياسية هذه هي التعبير المركز عن سيطرة نفس الطبقتين على وسائل الانتاج وسيادتها على علاقاته ضمن نمط انتاج الراسمالية التبعية. لذا فالاحرى ربط كفاح الشعب ضد الطبقات السائدة بكفاحه ضد دولتها وترك التخمينات الفكرية حول وجود دولة ام لا وحول "مخزنة الدولة" وحول "تاميم" الدولة جانبا.

5) الطبقات

انتقل الاتحاد من غياب منظور طبقي لديه سوى التمييز بين العملاء والامة الى الموضوعة الشبه - لبقية القائلة بالتمييز بين المحظوظين والمحرومين ثم الى محاولة تحليل المجتمع المغربي لبقيا.

الا ان تحليله هذا شيماتيكي ومغلوط في عدد من جوانبه ان لم يكن كلها .

فقد انعكست ظاهرة تقلص انماط الانتاج شبه الاقطاعية على فكر الحزب بان لم يعد يركز على الاقطاع الذى لم يعد ركنا رئيسيا في الطبقات السائدة . الا ان الحزب لا يحدد الطبقات السائدة بالضبط ويكتفي بنعتها بعبارات مبهمة كـ « الاقلية المحظوظة » و 5 ٪ من السكان . وان كان الحزب يهتدى احيانا الى التركيز على الممرين الجدد بصفتهم الظل البارز في الطبقات السائدة فان مسالة البورجوازية وانتسابها الموضوعي الى بورجوازية وطنية وبورجوازية كومبرادورية تختلط عليه تماما . وتدعي وثائق الحزب بما فيها التقرير السياسي الذى قدمه عبد الرحيم بوعبيد ان الراسمالية السائدة « راسمالية وطنية وان البورجوازية المسؤولة عن الوضع الحالي تلك التي نسفت التصميم الخماسي الاول هي « بورجوازية وطنية معينة » . وهكذا يطمس الحزب حقيقة كون البورجوازية الكومبرادورية المرتبطة عضويا بالمصالح التجارية والمالية والصناعية الامبريالية وليس البورجوازية الوطنية المستقلة ولو نسبيا عن تلك المصالح والمرتبطة اساسا بالاقتصاد الوطني المحلي موضوعيا ورغم تذبذباتها هي رفيقة الممرين الجدد وكبار الملاكين العقاريين بوجه عام في مسيرة الراسمالية التبعية المعادية للشعب والوطن بما في ذلك الى حد كبير الراسمال الوطني والبورجوازية الوطنية نفسها .

ووجه الطرافة في هذا اللبس ان الاتحاد يلح على ان التاميمات لا تشمل المقاولات الصغيرة ولا المقاولات ذات النشاط المنسجم مع التوجه للتحرر الاقتصادى اى الراسمال الوطني بالذات والبورجوازية الوطنية صاحبته ذاتها . والحقيقة ان لهذا الغلط ثلاثة اسباب : اولها رغبة الاتحاد في تفادى استعمال مصطلح « الكومبرادور » لكونه يرتبط بالادبيات الماركسية . ثانيها عقدة التبرؤ اللفظي من العطف على اية بورجوازية ولو كانت وطنية . ثالثها رغبة البورجوازيتة الاتحادية في تعيين البورجوازية خارج الاتحاد كي تتسلل هي الى صفوف « الكادحين » ورغبة الحزب في عدم اثارة التناقض داخل مفهوم « الطبقة المتوسطة » العزيز عليه وذلك لان الطبقات المتوسطة تضم شرائح من طبقتين متواجدتين في الحزب : البورجوازية الصغيرة والبورجوازية المتوسطة .

اما بالنسبة لتحليل طبقات البادية فان الحزب يحشر ضمن ما يسميه بـ « طبقة الفلاحين الفقراء » « الملاكين الصغار » كما يقول اى الفلاحين المتوسطين في الواقع الى جانب « مالكي ارض ضيقة والغير المالكين » كما يقول اى الفلاحين الفقراء او شبه البروليتاريا الزراعية بوجه عام في الواقع . وهكذا يحشر في « الفقراء » طبقتين على الاقل : الفلاحين الفقراء والفلاحين المتوسطين فضلا عن العمال

الزراعيين الذين يمثلون ايضا طبقة متميزة وان كانت فتيرة • ويدعي مقرر الحزب حول الفلاحة (وهو المرجع في كل هذه المسائل المتعلقة بالبادية) ان هناك طبقة متوسطة اى الفلاحين الاغنياء في هذا السياق مهددة في مجملها بالسقوط في الطبقة الفقيرة والحال ان الفلاحين الاغنياء يعرفون وضعية مستقرة الى حد ما ويستفيدون نسبيا من شدة تفقير الفلاحين الفقراء والمتوسطين رغم انهم من حيث افاق نموهم يوجدون في تعارض الى حد ما مع الملاكين العقاريين الكبار •

وقد ارتاى بوعبيد فيما يخص الطبقة العاملة توسيع مفهومها بحيث يشمل موظفي الادارة والتقنيين بدون تمييز بينهم سوى من حيث « النزاهة » والاطر المختلفة • لاحظ بالمناسبة ان الاخلاق و « النزاهة » لاعلاقة لها بالاقتصاد والتحليل الموضوعي للطبقات ثم ان الماجورين مفهوم يضم الى جانب البروليتاريا جمهورا من البورجوازيين الصغار يحتلون في علاقات الانتاج مهام « التسيير » ولا يساهمون في العمل اليدوى والانتاج المباشر ويتمتعون احيانا بامتيازات هائلة بالنسبة لجمهور العمال كما يسجل بوعبيد نفسه حيث اكد ان 50 % من الماجورين لايتقاضون الا 17 % من المبلغ العام للاجور وان 90 % منهم لا ينالون سوى 55 % من نفس المبلغ •

وكما ان الالتباسات في مسالة الدولة تمثل الاساس الايديولوجي لطمس ضرورة استبدال السلطة الطبقية الرجعية بسلطة الطبقات الشعبية المتحالفة فان الالتباسات في التحليل الطبقي تشكل الاساس الايدولوجي لطمس حقيقة عجز البورجوازية والبورجوازية الصغيرة اى « الطبقات المتوسطة » عن قيادة الثورة الديموقراطية رغم مصلحتها في تلك الثورة وطمس حقيقة كون الفلاحين الفقراء ذوى اعمق الطموح والمصلحة في الثورة الزراعية يمثلون القاعدة الرئيسية للثورة وحقيقة كون البروليتاريا بمفهومها المضبوط اى طبقة العمال باعلى قوة عملهم في الانتاج المادى المباشر هي الطبقة السياسية والايديولوجية للثورة الديموقراطية الوطنية الشعبية •

6) الثورة الديموقراطية والثورة الاشتراكية

لكن هيهات فمقرر مذهب الاتحاد الاشتراكي يستهزئ بمفهوم الثورة الديموقراطية الوطنية نفسها • ويرفضه بدون ادنى مبررات ويدعي الاستعاضة عنه بـ « معادلة ثلاثية » تربط التحرر والنمو والديموقراطية والبناء الاشتراكي كنظرة شاملة وكجوانب مرتبطة ومتساوية من استراتيجية واحدة تنفذ ككل وبصفة تدريجية » • وليت المقرر يوضح ما اذا كان هذا الارتباط تاريخيا ام منطقيا وما اذا كانت المساواة بين تلك « الجوانب » تنبع من ضرورة ايديولوجية

او موضوعية ام من التساوى المادى او الاخلاقي فيما بينها ام من المواكبة الزمنية بعضها لبعض كما يوحي بذلك قوله بتطبيقها الكلي وليته يوضح مادام ينقض "التطبيق الكلي" بـ "التنفيذ التدريجي" كيف ترتبط وتتدرج العملية كلها .

التحرر والديموقراطية هما بالفعل مضمونا الثورة الديموقراطية الوطنية بصفتها ضرب العمال الامبريالية ووجودها العسكرى والسياسي وتحقيق الثورة الزراعية وبناء الديموقراطية الشعبية حيث تنبع السلطة من الجماهير وفي مقدمتها العمال والفلاحون الفقراء ابعد طبقات الشعب مصلحة في استمرار وتعميق الثورة الديموقراطية الوطنية . وانها حقا لثورة عظيمة . ولا يكفي دمج "البناء الاشتراكي" عسفا ولفظيا في اطار "التحرر والديموقراطية والنمو" ليكون الاتحاد هكذا قد تجاوز تلك الثورة الى "اليسار" . فاتجاهه الليبرالي الرامي الى تحقيق "ديموقراطية المؤسسات التمثيلية" في ظل سلطة الرجعية وبدون السلطة الديموقراطية الشعبية الثورية يجعله متخلفا كثيرا ومنحرفا يمينا عن متطلبات الثورة الديموقراطية الوطنية . وفضلا عن طمس مسالة الاوتوقراطية فان برنامج الحزب يتذبذب في قضية نزع اراضي كبار الملاكين العقاريين ثوريا بل ولا تخطر بباله ويكتفي بالصيغة الليبرالية القائلة بتوزيع الاراضي التي يمكن (التشديد منا) الحصول عليها نتيجة تحديد معقول للملكية العقارية (مقرر "الثورة الزراعية" للحزب) . وبغض النظر عن هذه الثغرات الجوهرية فليس برنامج التاميمات و "التعايش الديموقراطي" والثورة الزراعية وكل هذه الامور الجميلة عندما تتخذ مضمونا ثوريا وتندرج في استراتيجية ثورية سوى بنود من الثورة الديموقراطية الوطنية .

واما الاشتراكية فرغم ان عناصرها الاولية تتكون خلال الثورة الديموقراطية نفسها الا انها تتطلب مسلسلا ثوريا متميزا وعظيما هو الاخر. وهدف الثورة الاشتراكية هو القضاء على كل استغلال راسمالي مهما كان "صغيرا" ومحو التمايز الطبقي وبناء مجتمع جديد .

ولا تنطلق هذه الثورة ولا تستمر الا بديكتاتورية البروليتاريا اى السلطة السياسية للطبقة العاملة المعبرة عن سيادتها الجماعية على وسائل الانتاج وعلاقاته والعاملة على تعميق تلك السيادة وتثوير العلاقات الاجتماعية في ان معا . ولئن تخلى التحريفيون حقا في اوروبا وغيرها عن ديكتاتورية البروليتاريا فهي بعيدة عن ان تكون "قد اكل عليها الدهر وشرب" كما تدعي مقدمة التقرير المذهبي وانما هي حية راسخة على ارض الصين الحمراء وحية نابضة في قلوب مئات ملايين البروليتاريين في العالم اجمع وهي اتية لا ريب فيها مادامت الشعوب والطبقات الثورية هي صانعة تاريخها . ولا يمكن ان "تخنق هذا النبض حتى في قلوب البروليتاريين المغاربة والعرب

اية تصريحات مجانية من نوع "ان المشكل عندنا مشكل تصنيع بالذات وخلق بروليتاريا" كما تدعى مقدمة التقرير المذهبي. ولن نجد تكذيبا لهذا الكلام اقرب الى مسمع مقرر مذهب الحزب من تصريح زعيمه في التقرير السياسي حيث يقول "تاتي في الطليعة الطبقة العاملة التي تكون قوة المواجهة في الكفاح من اجل الاشتراكية وذلك على الخصوص بسبب موقعها الاستراتيجي في مسلسل الانتاج في القطاع المدعو بالعصري" هذا رغم ان زعيم الحزب يسارع الى تمييع مفهوم الطبقة العاملة لتشمل الموظفين وغيرهم من البورجوازيين الصغار.

ان الطبقة العاملة المغربية بالاضافة الى قواها الوافرة نسبيا والمتزايدة لايقاس دورها الطليعي في الكفاح من اجل الثورة الديموقراطية الوطنية ثم فيما بعد الثورة الاشتراكية بحجمها العددي فحسب وانما ينبع دورها الطليعي قبل ذلك وكما هو حال البروليتاريا في جميع البلدان من كونها تمارس اكثر اشكال النضال تقدما وتنظيما واعتمادا على المجهود الجماعي. ولذلك فهي اكثر الطبقات الاجتماعية انسجاما واحسنها تنظيما. ولان الطبقة العاملة لاتملك سوى قوة عملها فهي ابعد الطبقات رؤية واجذرها طموحا واطولها نفسا. وهي تملك تجربة زاخرة بان تصدرت الكفاح ضد الاستعمار ولم تنقطع عن النضال دفاعا عن مصالحها الطبقية واحتجاجا على مظالم الراسمالية التبعية والحكم الرجعي. وقد بدات الان تستشف طريقها للفكر الاشتراكي بخطى ثابتة وان كانت تبدو بطيئة ولن تنبث ان تبني حزبها الشيوعي وتتصدر كفاح الشعب من اجل الثورة الديموقراطية الوطنية الشعبية.

ولاعجب ان يحاول الاشتراكيون البورجوازيون على اختلاف تلاوينهم عرقلة تبلور الوعي الطبقي الثوري لدى البروليتاريا ولو لم تتمخض المجهودات "التوضيحية" في هذا الاتجاه سوى عن نتف فكرية انتقائية مجانية وباهتة تنتهي بالعودة الى التجريبية بدعوى الوفاء "للواقع الحي". والحق ان النظرية بصفة عامة تنبع من الواقع عبر الممارسة العملية والنشاط الذهني المواكب لها وتخضع لامتحان الممارسة باستمرار ونظرية الاتحاد بصفة خاصة تنبع من واقعه كحزب بورجوازي وبورجوازي صغير يريد حل تناقضاته مع الرجعية من جهة وتناقضه مع البروليتاريا من جهة ثانية بعملية ذهنية بسيطة تلقب بعض مطامحه التي تمس الرجعية بلقب "الاشتراكية" الذي يظنه كفيلا بتجميد تناقضه مع البروليتاريا لصالحه هو.

اذا كانت التجربة تغني النظرية وتطورها فان التجريبية تسطح الفكر وتفقره كما تدل على ذلك المغامرات "النظرية الاشتراكية" للاتحاد او "مواصفاته" على حد تعبير احد المؤتمرين.

القسم الثاني : سياسة الاتحاد من الممارسة الاصلاحية "بدون" استراتيجية الى الاستراتيجية الاصلاحية

7) الاصلاحية في المنطلق

لم تكن المنطلقات الايديولوجية والسياسية للاتحاد لدى تاسيسه تختلف جوهريا عن منطلقات اى حزب بورجوازى عادى. وقد جاءت اهداف الاتحاد مطابقة لاقصى مطامح البورجوازية الوطنية فئاتها المتقدمة النشيطة في اقتسام السلطة مع الاقطاع والكومبرادور انذاك ووضع الاسس الاقتصادية (تصنيع اصلاحات زراعية وتعليمية ... الخ) ووضع المؤسسات التمثيلية لضمان اوفر الشروط لنموها.

وينص التقرير المذهبي للحزب لدى تاسيسه على ان الاتحاد يسعى مع كل المغاربة "رجالا ونساء" لبناء المغرب المستقل تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة. وهكذا عبر الحزب عن عقلية ليبرالية مثالية تقفز عن واقع احتدام الصراعات الطبقية حينئذ حول السلطة بالذات وتدعى حل التناقضات الطبقية للمجتمع المغربي في الصيغة القانونية المجردة "تساوى المواطنين رجالا ونساء" وتطمس حقيقة كون القصر راس رمح الرجعية وقائدها الاعلى الذى يجتهد لتمييع المد الحماسي للشعب وقمع تحركاته (الريف) ويتربص الظرف المواتي لانهاء "الوحدة الوطنية" المزعومة والانفراد بجميع اجهزة السلطة.

وفي افريل 1960 اى زهاء شهر فقط قبل اضطرار الحزب للانسحاب من الحكومة اكد مجلسه الوطني على "ضرورة التعجيل باقامة نظام ملكية دستورية" وطالب" الشروع فورا في انتخاب مجلس تاسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حدا للتعفن والفساد ويضمن لجميع المواطنين حرياتهم الاساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية". ومثل هذه المواقف الواضحة والجريئة في الاتجاه الديموقراطي الاصلاحي والوفية للتقاليد البورجوازية التقدمية في اعتبار الشعب بقيادتها مصدر السلطات بواسطة الصلاحيات الدستورية للمجلس التاسيسي تسجن نفسها ضمن رؤية ليبرالية واستراتيجية اصلاحية. تلك الاستراتيجية القائمة على المطالبة وطمس مسالة السلطة والتي يؤدى بها الامر ازاء تعنت القوى الرجعية واحتقارها للمطالب التاسيسية والتمثيلية الى الركون للصبر وانتظار ساعة افضل بدل الثورة. ذلك ان الدفاع السلبي والانحصار في دائرة ردود الفعل لمبادرات القوى الرجعية وغلبة الرغبة في اصلاح الوضع على الرغبة في تثويره انما هي من مقومات الممارسة الاصلاحية على عكس الاستراتيجية الثورية القائمة على ربط المطالبة بالاخذ ورد الفعل بالمبادرة والدفاع بالهجوم ونقد السلطة الرجعية القائمة بالاعداد للسلطة الديموقراطية البديل.

هل كان بمقدور الحزب وقتئذ ان يخرج من دائرة الاختيار الاصلاحي؟ الواقع ان التركيب الطبقي للحزب حينئذ والمرتكز على جمهور واسع من البورجوازية الصغيرة بقيادة انشط عناصر البورجوازية الوطنية كان بدون ادنى شك في غير مستوى بلورة اختيار ديموقراطي ثورى وتحمل مسؤولياته وتضحياته • ومثل هذا الاختيار رغم بعض بوادره اللاحقة ("الاختيار الثورى" للمهدى محاولة يوليوز 63) لم يكن بمالا مكان ان يتبلور دفعة واحدة على تربة التركيب الطبقي للحزب وفي جو سياسي ملوث حتى على صعيد قطاع شعبي باوهام الاستقلال و "الوحدة والائتلاف" • ومع ذلك فان الحزب كاكبر قوة تقدمية طليعية في البلاد مثلت اذاك ولحقبة طويلة محط الامال الديموقراطية الوطنية للشعب يبقى مسؤولا تاريخيا عن تكريس الحماس الشعبي العائم وحصر التيار الشعبي التواق للديموقراطية في نطاق انتخابي مطلبي اصلاحي يسهل تمييعه وقمعه بل ويبقى الحزب مسؤولا عن تزكية بعض عمليات الرجعية القمعية في الريف وضد العناصر الوطنية في جيش التحرير •

وان ثمن هذا الاختيار الاصلاحي لم تؤده الجماهير فحسب وانما الحزب ايضا حيث فقد بعض رصيده الشعبي واضطر للانكماش والترقيع بالحوارات بدون جدوى •

8) التباس خط الاتحاد

ورغم الاختيار الاصلاحي الاصلي للحزب فان عددا من الملابسات التاريخية تظافرت لتعطي عن الاتحاد صورة عمل قادته على ترسيخها توحي بانه اما حزب ثورى لاينقصه سوى تعميق اختياراته وتحديد استراتيجيته واما حزب غير ذى اختيار اصلا ويتارجح بين الاستراتيجية الثورية والتكتيك الاصلاحي • ومن بين هذه العوامل الموقف الديموقراطي الجذرى للاتحاد من دستور 62 ونضاله مع الشعب لمقاطعته. وانبات الحزب براعم اتجاهات ثورية من النظام (الاختيار الثورى محاولة 62) والمعارضة البرلمانية المشفوعة بالتصريح ان "التغيير سياتي من خارج البرلمان بحول الله" لهذا كله احتفظ الحزب باقوى رصيد شعبي من بين المنظمات السياسية في البلاد رغم فشل الخط الاصلاحي بانتهاء البرلمان سنة 65 وفشل محاولة يوليوز وتخلف الحزب عن الجماهير في مارس 65 وما تبع ذلك من تقوقع الحزب وارتمائه في خط الحوارات مع الحكم •

وكم هم المناضلون الذين راهنوا ويراهنون على ثورية الاتحاد وعلى امكان تثويره بالرغم من منطلقه الاصلاحي الاساسي وبالرغم من ممارسته التوفيقية على طول الحقبة التاريخية الماضية وكم راوغت قيادة الحزب من جهتها منذ 65 اى بعد فشل الخط البرلماني وامتنعت

عن اعلان اية استراتيجية للقواعد والجماهير اصلاحيا كان الاختيار ام ثوريا وادعت دوما ان الحوارات مجرد تكتيك وان جمود الحزب مجرد واقع مؤقت وان مجمل الوضعية يحددها ميزان القوى او القمع الشديد او غير ذلك.

وان الصراع مع البيروقراطية يمينا وتمايز الحزب يسارا مع التيار الراديكالي داخله كان من مقومات اللبس الستراتيجي في خط الاتحاد بحيث سهلت المهمة الاولى. وفرض الواقع الثاني على الاتحاد الاصلاحي الغالب الامتناع عن توضيح اى اختيار مبدئي في كيفية احداث "التغيير الجذرى للهياكل": ذلك ان النضال ضد البيروقراطية النقابية يبدو وكانه نضال ضد الاصلاحية نفسها وان الجهر بالاختيار الاصلاحي بات صعبا في وجه تيار راديكالي يستقطب عطف جل قواعد الحزب خصوصا منذ مذبحة 65 تحت الحكم المطلق والقمع الشديد.

لقد شكلت البيروقراطية النقابية غداة تاسيس الحزب طابورا خامسا في قلب الحركة العمالية من جهة وفي قلب النضال الديموقراطي للاتحاد من جهة ثانية. ولم يتورع اليمين النقابي عن الخروج عن خط الحزب صراحة في اكثر من مناسبة. وهكذا اعلن موقف "لا" من الدستور الرجعي لسنة 66 الذى قاطعه الحزب في محاولة من طرف اليمين النقابي لجعل الطبقة العاملة التي يدعى تمثيلها في مؤخرة النضال الديموقراطي للشعب. وكذلك اعلن اليمين اختصاص الطبقة العاملة في "النضال الخبزى" المحض و "ابتعادها" عن السياسة وكذلك كن العداء لكل مناضلي اليسار الديموقراطي داخل الحزب وخارجه.

وصارع التيار الاصلاحي المناضل داخل الحزب البيروقراطية وذهب في ذلك لحد السقوط في اخطاء لا مبدئية تقسيمية عندما اسس نقابة البريد والنقابة الوطنية للتعليم المنفصلتين عن الاتحاد المغربي للشغل الا ان مقارعة البيروقراطية لم تمنعه من محاولة التوفيق كلما توهم امكانية ذلك وهكذا ابرمت القيادة الاتحادية سنة 67 اثر اعتقال بن الصديق وحدة فوقية مع الجناح اليميني النقابي بدون ادنى استشارة مع القاعدة المتذمرة ودخلت برفقة هذا الجناح في تحالف مع حزب الاستقلال نفسه ابان "الكتلة الوطنية" سنة 1970.

لكن هذه الممارسات التوفيقية مع اليمين النقابي لم تكن كافية لرفع الالتباس نهائيا فيما يتعلق بالاتجاه الاصلاحي الاساسي للاتحاد رغم انها ساهمت الى حد ما في تعميق نظرة واقتناعات عدد من المناضلين الثوريين الذين ما لبثوا ان غادروا الحزب بتاثير ظروف عالمية (الثورة الثقافية البروليتارية الصينية) وعربية (هزيمة 67 وظهور المقاومة الفلسطينية ويسارها) ومحلية (تبعات انتفاضة مارس 65 والازمة العامة للاحزاب الاصلاحية وانتعاش الحركة الجماهيرية في مطلع السبعينات).

وان استمر اللبس بالنسبة لعدد من المناضلين فلانه في نفس ظروف الحوارات والكتلة والتوافق مع البيروقراطية كان الاتحاد يشهد على يساره تحركات ثورية جديدة تجلت بالخصوص في حملة الاعتقالات التي عرفتها صفوفه خلال سنتي 69 ـ 70 والتي نتجت عنها " محاكمة مراكش الكبرى" كما سميت بتهمة المؤامرة بقصد الاطاحة بالنظام وكان يبدو للاتحاديين بمن فيهم المعتقلين ان محاولات التحرك العنيف والثورة من جهة والحوارات مع الحكم والتعايش مع اليمين النقابي من جهة اخرى هما وجهان لنفس الحزب ولا يتنافيان وانما يتكاملان حسب الضرورات التكتيكية.

ويرجع هذا التعايش بين خطوط سياسية متناقضة في جوهرها رغم بعض مرتكزاتها الايديولوجية المشتركة الى كونها لم تتبلور دفعة واحدة وانما ترعرعت في ظل التعارض والتوافق فيما بينها مضفية هكذا بعض اللبس على خط الاتحاد رغم اتجاهه الاصلاحي السائد في الممارسة. وان ما عرفه المغرب من احتدام الصراع الطبقي في الاربع سنوات الماضية كان له وسيكون له في المستقبل كبير الاثر على تبلور هذه الخطوط بشكل من شانه رفع اخر الالتباسات في ما يتعلق بالقاعدة الطبقية لكل حزب او تيار وبالاتجاه الايديولوجي لكل حزب او تيار. وتعتبر طفرة 30 يوليوز 72 واحداث مارس 73 والمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي في يناير 75 الحلقات الاساسية في تبلور الخطوط السياسية بالنسبة لحزب الاتحاد.

9) طفرة 30 يوليوز والبيروقراطية النقابية

ان ظروف التوقف في الخط الانتظاري النضالي والمراهنة على الحوار الفوقي وحده كاسلوب لتحقيق بعض مطالب اصلاحية مع الحكم تلك الظروف التي سمحت بالتعايش والتوافق مع البيروقراطية النقابية لا تلبث ان تنقلب الى عكسها وتولد ظروف انشقاق وذلك بمجرد ما يتعلق الامر بـ "الحلول" : ـ البرلمان اولا والنشاط السياسي الجماهيري لفرض الاصلاحات ـ ام حكومة فوقية تحدث بعض تغييرات في غيبة كاملة للجماهير

ويزداد الشقاق حدة بمجرد ما يتعلق الامر بالنضال ولو قليلا لمحاولة فرض هذا الحل او ذاك.

على هذين المحورين اى "حل" وكيف الوصول اليه دارت المجادلات بين الجناح "النقابي" والجناح "السياسي" في الاتحاد خلال سلسلة الحوارات الاولى المشهورة في مطلع سنة 72 اى بعد شهور من المحاولة الانقلابية الاولى في ظل تفاقم ازمة الحكم وتصاعد الحركة الجماهيرية وفي مقدمتها حركة الشباب التي تصدرها الماركسيون.

وبفعل هذا الشقاق من جهة وبفعل الرغبة في تجديد الحزب تجاه

الحركة الجماهيرية الصاعدة من جهة ثانية وبفعل التخوف من ان يتجاوز التيار الراديكالي قيادة الحزب اذا ما استمرت في التوفيق من جهة ثالثة • قام "السياسيون" الاتحاديون بزعامة بوعبيد بطفرة 30 يوليوز كما سموها قصد عزل الجناح البيروقراطي النقابي عن الحزب •

ان انطلاقة 30 يوليوز لم تكن قط للاقا مع الخط الاصلاحي وانما نفخا للجمود البيروقراطي والانتظارية السياسية ضمن الخط الاصلاحي نفسه • فهي اعتبار نضالي اصلاحي ديناميكي قدر المستطاع يريد تأطير الجماهير والنضال معها في حدود معينة لفرض الاصلاحات لفرض "الحل الديموقراطي" • فهي خروج عن الخط الاصلاحي كتبرير للجمود الى الخط الاصلاحي كباعث على النضال •

ذلك ان البيروقراطية النقابية القاعدة الاساسية "لاتحاد" عبد الله ابراهيم انما هي جسم طفيلي مفروس في ظهر الطبقة العاملة يقتات منها ويشل حركتها قدر مستطاعه ويربي الاف الروابط المادية والشخصية مع جهاز الدولة ويعمل احيانا تحت حماية الشرطة •

ولا تمثل البيروقراطية بتاتا التيار الاقتصادي في صفوف الطبقة العاملة • فمثل هذا التيار من مكوناتها الثانوية ويشمل مناضلين مخلصين ومخطئين في قاعدة الجهاز • اما التيار الجاثم على نقابة العمال والمؤتمر ماديا ومعنويا في توجيهها فيتخذ من "سياسة الخبز" نفسها ذريعة لتغطية عجز البيروقراطية وفشلها في ميدان الخبز نفسه وتجميدها للنضال الاقتصادي نفسه قدر امكانها •

وطبعا ما كان من ولاة النقابة الا ان رفعوا فجاة شعار "السياسة" القائل بضرورة اهتمام العمال بالسياسة بمناسبة المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل (1972) وما كان من رئيس الدولة الا ان حبذ هذا الاتجاه في خطاب له • ذلك ان شعار "السياسة" هذا لم يكن الا مراوغة يقصد منها توقيف حملة النقد والسخط في صفوف العمال والشباب على نهج البيروقراطية ومحاولة للهروب الى الامام واستبدال خبزة استهلكتها البيروقراطية بخبزة اخرى "سياسة" هذه المرة • وقد جاء شعار "السياسة" هذا في ظروف لعبت فيها البيروقراطية دورا خبيثا على صعيد النضال الاقتصادي البسيط الذي تصاعد بشكل هائل حينئذ ومن نماذج دورها هذا محاولة اجهاض النضال البطولي لعمال الفوسفاط بخريبكة الذي دام زهاء شهرين واضطر فيه العمال الى تجاوز الجهاز البيروقراطي وتشكيل لجنة نضال عمالية حفاظا على معركتهم من المساومات ومحاولات الاجهاض •

وماذا تعني السياسة التي تتجه اليها البيروقراطية ؟

ان احتقار عبد الله ابراهيم الوجه السياسي للبيروقراطية لمجرد المطالب الديموقراطية الاصلاحية بدعوى "عدم نضج"

« الجماهير العائمة » وبدعوى تفادى « الطيش والنوغائية » وانتظاره دعوة الحكم لابرام صفقة « الحكومة الشعبية » بدون ادنى نضال انما هو التجسيد المطلق للسياسة الانتظارية : انتظار تفجر جماهيرى او ثغرة في جهاز الحكم واستغلاله اذا امكن للانقلاب الى الحكومة واجراء بضع اصلاحات في مقدمتها : احراز من الامتيازات لاساقفة النقابة .

وبعد فبواعث عداء البيروقراطية لكل ما هو « حركة » او نضال او نشاط سياسي جماهيرى ولو في الحدود الاصلاحية واضحة جلية . فمع تصاعد النضال العمالي الاقتصادى والسياسي على السواء تكون البيروقراطية مهددة بالتجاوز العمالي . كيف لا ومجرد النضالات الاقتصادية غير المنسقة على صعيد واسع يجعل الطبقة العاملة في مواجهة مع البيروقراطية ثم ان الحكم عندما يلاحظ ان البيروقراطية عاجزة عن لجم الحركة العمالية في حدود معقولة ان لم يكن عند نقطة الصفر فسيعيد النظر في الامتيازات الممنوحة للجهاز . ثم ان البيروقراطية ليست بذلك الانسجام المطلق وان كانت تلتقي على ارضية معاداة ولجم الحركة العمالية فهي تعرف تدرجا في الواقع المادى وطبيعة العلاقة مع الدولة وتتراوح فيها الامور بين مجرد عملاء ومرتزقة امثال عبد الرزاق المسيطر على جزء هام من راسمال البيروقراطية وبين سياسيين انتهازيين ذوى مطامح حكومية فعلية « لاجراء الاصلاحات » ولذا فان النضال العمالي الجاري قادر على بث الرعب في هذه الثلة من المشوذين وتشتيت شملهم . ولن ينفع حينئذ لا « العلم » ولا « الجدل » ولا « الانضباط والمسؤولية » التي يجعل منها منظرو البيروقراطية حاليا علكة يلوكونها .

ومنذ الان بدات البيروقراطية تحاول التوفيق بين شعار « الحكومة الشعبية لاجراء الاصلاحات وتحقيق الشروط الموضوعية للديموقراطية - الاصلاحية طبعا - وشعار « المؤسسات التمثيلية » . ولعلها قد بدات او بدا بعضها يقتنع بان الحصول على « حكومة شعبية » بالمجان امر من الصعوبة بمكان وان اجماع بقية التشكيلات الاصلاحية على « استعجال المؤسسات الدستورية » قد يضطرها لمحاولة تدارك قطار البرلمانات اذا شيء لذلك القطار ان ينطلق قبل فوات الاوان . وهي تنظر لمجرد هذا الامتحان البرلماني البسيط بقلق واسى لانه قد يفضح حقيقة كون العناصر البيروقراطية ليست لهم تلك التمثيلية العمالية التي يفتخرون بها (انظر نتائج اجتماع المجلس المركزى لاتحاد عبد الله ابراهيم « الاتحاد الوطني » - عدد 23 يناير 75) . ويبقى شعار المعبر السياسي عن البيروقراطية حذار من « الشعارات » و « الاعمال النوغائية » وهو يعني بها كل نضال .

اما البوعبيديون فسلكوا منذ 30 يوليوز على الخصوص اتجاها

معاكسا تماما ولو ظل ضمن الاختيارات الاصلاحية • وهكذا ساهموا عمليا منذئذ في النضالات العمالية والطلابية الى حد ما ابعدا وساندت المحرر جريدتهم كل النضالات العمالية وبعض التحركات الطلابية رغم عدائها المعلن للقيادة الماركسية لهذا القطاع • و "اعتز" بيان اللجنة المركزية بـ "تصاعد النضالات الجماهيرية" (يناير 73) ودعا الى المزيد من النضال • وركزت المحرر خلال هذه الفترة على فضح ممارسات البيروقراطية النقابية بشكل ساهم في بعض القطاعات على تجاوز العمال للعناصر البيروقراطية ونزع صلاحيات تمثيلهم النقابي منهم • وركز البوعبيديون على ضرورة الانتخاب العاجل "لمجلس تاسيسي وتشريعي" كي يتضح ان "البلاد دخلت عهد الديموقراطية الحقة" كما هو واضح في بيان اللجنة الادارية السابقة الذكر • ولئن ناضلوا من اجل فرض "المؤسسات التمثيلية" على عكس البيروقراطية الانتظارية فانهم الحوا خلال هذه الفترة بالذات على ضرورة قيام الحكم بعدد من الاجراءات (كاطلاق سراح المعتقلين) المقصود منها احداث "رجة نفسية" تعيد "الثقة للشعب" وتجعله يحس بانه سيد مصيره "فيتحمس" للانتخابات • وتؤكد مقولة "الرجة النفسية" هذه في حد ذاتها على المنطلق والمرمى الاصلاحيين للاتحاد ورغبته في التوفيق بين الحكم الرجعي والشعب بحيث يقوم الاول ببعض التنازلات فيما يتعلق بالحريات الديموقراطية ويتنازل الثاني عن مطمحه الثورى في اسقاط الرجعية ويمنحها ثقته •

وفي الخلاصة فان انطلاقة 30 يوليوز سواء باعتبار الخصم الذى استهدفه والمتمثل ببيروقراطية نقابية متمفنة وانتظارية او باعتبار هدفها في ارجاع ثقة الشعب بالرجعية بفضل "الرجة النفسية" المتمثلة ببعض اجراءات ديموقراطية لم تكن اذن في حد ذاتها ايذانا بنهج الاتحاد الطريق الثورى وانما كانت ايذانا ببخروجه من الانتظارية • لم يكن هناك اذن صراع بين ثوريين واصلاحيين وانما بين اصلاحيين انتظاريين واصلاحيين مناضلين • ونتائج المؤتمر الاستثنائي الاخير بلورت بصيغ غاية في الوضوح نهج الاتحاد الاشتراكي "الطريق الديموقراطي" الاصلاحي المناضل •

10) <u>الثوريون داخل الاتحاد</u>

ولئن ضم الاتحاد بجناحه الايسر تيارا جذريا عبر عن نفسه باشكال مختلفة فان ذلك لم يكن قط علامة ثورية الحزب باتجاهه السائد بل ان مبادرات اليسار مثلت دوما تجاوزا لخطه الاصلاحي العام •

فالمناضل الديموقراطي البارز المهدى بن بركة كان في وقته معارضا اكثر منه قائدا للحزب ولا ادل على ذلك من ان تقريره

المذهبي للمؤتمر الثاني وقع سحبه لفائدة تقرير عبد الله ابراهيم . ولئن كان المهدى قد وعى الاتجاه الديكتاتورى الحتمي للطبقات السائدة فانه اعتقد ان ذلك "الخطر العسكرى" كما سمي حينئذ يتهدد الحكم القائم نفسه . ومثل هذا المنطق يؤدى الى التركيز على خطر مقبل وخفي على حساب الخطر الحالي المكشوف والمتمثل بالاوتو قراطية .

وقد لمس المهدى حقا في "اختياره الثورى" الذى مثل مصدر الهام الشباب الاتحادى المناضل عيوب التيار الشعبي الفضفاض الذى كان عليه حال الحزب وطرح حقا وبوضوح ضرورة الاداة "الثورية" ضرورة الحزب الطليعي الثورى . لكن المهدى لم يتمكن في وقته من وضع الاصابع على الجذور الطبقية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة لازمة الاتحاد ولم يتمكن من الوصول عبر تجربة الحزب والحركة الوطنية الى ادراك الطبقات الثورية الى النهاية القادرة على القيام بالثورة وضمان استرسالها اى العمال والفلاحين الفقراء والمتوسل تبعا لذلك الى طرح البديل الايديولوجي والسياسي الثورى . واخيرا فان فكر المهدى المنشور لم يطرق قط باب استراتيجية الثورة الشعبية .

اما التيار الراديكالي فدخل في تناقض مكشوف جماهيريا لاول مرة مع الكتلة الوطنية بما فيها قيادة الاتحاد خلال حوار سنة 1972 الذى هاجم ذلك التيار بوسائله الدعائية الخاصة اخذا على "الحركة الوطنية" كونها تلجا دائما الى "انصاف الحلول" اى الى الحلول التوفيقية مع النظام . وقد طرح هذا التيار قبيل اعمال 3 مارس المسلحة برنامجا ديموقراطيا ثوريا يضم اهم بنود الثورة الوطنية الديموقراطية وعلى الخصوص الجمهورية الديموقراطية وتاميم المصالح الامبريالية وانجاز الثورة الزراعية . وكانت هذه الامور تجرى بتوقيع "الجبهة الوطنية لتحرير المغرب" فبدا وكان الامر يتعلق بتاسيس تنظيم سياسي ديموقراطي ثورى منفصل عن التشكيلات الاصلاحية لولا ان توقف المبادرات المسلحة بعدما ترتب عن محاولة 3 مارس من قمع شديد في غياب اى تجنيد جماهيرى صاحبه ايضا اختفاء "الجبهة الوطنية للتحرير" على مستوى النشاط السياسي البحت .

لقد مثلت محاولة 70 (كما يبدو من محاولة 1971) وحركة 3 مارس 73 بالنسبة لمحاولة يوليوز 63 على صعيد استراتيجية التيار الراديكالي الديموقراطي الثورى تحولا هاما من المراهنة على قلب السلطة من القمة بالاعتماد على نسج العلاقات الموازية مع شخصيات جهاز الدولة نفسه الى الاعتماد على النضال القاعدى على الصعيد الشعبي من خارج الجهاز كاستراتيجية للكفاح من اجل التحويل الثورى

للسلطة • واهمية هذا التغيير تتجلى في كونه يفرض بالضرورة نضالا طويلا يؤدى رغم النشلات والمنعرجات الى تجنيد فعلي للشعب المعنى الاول والاخير بالثورة نفسها ودخوله في صراع ضار مع الاجهـــزة الرجعية وكسبه تجربة تؤهله سياسيا وتنظيميا لحماية الثورة فيما بعد من ضغوط جهاز الدولة الرجعي وتوازناته في حال تحويـــل انقلابي معين لادوات السلطة • كما ان مثل هذا الاختيار يؤدى خلال المسلسل الثورى الى تجذير المطامح الثورية للشعب وتعميق التحالفات الثورية وفرز وعزل كل اعداء الشعب•

والمطلوب طبعا تعميق مثل هذا الاختيار وعدم استبداله بمجرد ما تظهر امكانيات حل "اسهل" في اتجاه التامر الفوقي على اعتبار ان اختيارات الثورة الشعبية الاساسية ذات صبغة مبدئية وتاريخيـة اهمها ان الشعب هو صانع الثورة الحقيقي وليس صبغة برغماتية تضع "الامكانيات الفعالة" "الانية و "اختصار الطريق" فوق كل شيء •

الا ان اختيار النضال القاعدى بالاعتماد على الشعب وباستعمال جميع اشكال النضال حسب الظروف والمراحل وصولا الى الثورة الشعبية لا يكون كذلك الا اذا اعتمدت الاشكال الارقى للنضال على التحام سياسي وتاطير تنظيمي وتجنيد فعلي للجماهير الشعبية وذلك لا يتاتى الا بعمل ايديولوجي وسياسي دؤوب ونضال يومي بجانب الجماهير خاصة منها العمال والفلاحين الفقراء • وبالرغم من ان حركة 3 مارس قد صاحبها عمل تحريضي ينادى الشعب للثورة الا ان ذلك التحريض كان فوقيا ولم يكن يقصد توعية الجماهير بعمل ايديولوجي تحليلي لمجمل الاوضاع الطبقية في البلاد ولمتطلبات العمل الثورى بقدر ما كان يقصد اما اثارة حماسها العاطفي واما اثارة سخطها العاطفي ايضا وذلك باغراقها في تفاصيل ثروة القصر وتاريخ بعض الاشخاص الرجعيين •

في غياب التاطير التنظيمي المواكب للتجربة النضالية الملموسة للجماهير والعامل على تعميق وعيها الطبقي كان طبيعيا ان لا تؤدى حركة 3 مارس التي استهدفت كما يبدو من التوزيع الجغرافي للعمليات اشعال الثورة في كل مكان الى ذلك المد الشعبي العارم المفترض لها • ولئن اصابت هذه الحركة الحكم وبعض العناصر الوسطية بالهلع والخوف واثارت عطف وحماس الشعب فان الانطفاء المؤقت للشرارة وركود الجماهير وانطفاء الرموز السياسية والصحفية لهذه الحركة قد سهل على بعض الاصلاحيين التمادى في شماتتهم واحتقارهم "للمناورات" وعرض خزعبلاتهم البرلمانية الانتهازية •

هل كانت الظروف ناضجة لممارسة العمل الثورى بشكله الارقـــى حينئذ ان الظروف تتطلب مبدئيا منذ 1965 على الاقل احداث نقلة نوعية في استراتيجية الثورة الشعبية المعتمدة في بلادنا على الفلاحين الفقراء كقوة او قاعدة رئيسية وعلى البروليتاريا كطليعة

وقيادة • الا ان الانطلاق في كل ظرف ملموس يتطلب شروطا موضوعية وذاتية اهمها عزلة الحكم والاستعداد جماهيريا وتنظيميا لضمان حد ادنى من الاستمرارية للعمل الثورى وتفادى التصفية وبدون هذه الشروط يسقط العمل الثورى في خطا الاستباقة عمليا عن الشعب بمغامرة نخبة من الثوريين بدل ان يصب في تصعيد الطاقة الكفاحية للشعب نفسه •

والاستفادة الحسنة من الشروط الموضوعية الملائمة وللعمل باطراد على انضاج الشروط الجماهيرية والذاتية لابد ان يكون التنظيم الثورى مستقلا سياسيا وتنظيميا وايديولوجيا عن اى حزب اصلاحي فتتوفر بالتالي امكانية العمل السياسي الجماهيرى الذى لا يتنافى بالضرورة مع السرية وامكانية استغلال الاطارات الشرعية المتاحة في كل مرحلة وهي لا تتنافى بالضرورة مع السرية الاساسية للتنظيم وذلك باتجاه الالتحام بالجماهير في كل اشكال نضالاتها • اما التمايز داخل الاطار الحزبي الواحد مع النزعة الاصلاحية او توفيقية والاكتفاء بنسج علاقات شبكية موازية داخله وعدم اللقاء بالجماهير العريضة ثوريا الا في وقت "العمل الجدى" وحده فهذا يضر بامكانات الدعم العملي الجماهيرى "للعمل الجدى" نفسه رغم عطفها عليه •

وقد راهن ويراهن التيار الثورى على تحويل الاتحاد بل الحركة الوطنية بمجملها الى واجهة سياسية له وهذا الذى جعله يغيب عن ساحة الصراع الايديولوجي ضد الاصلاحية التي تغذر قسطا ولو ضئيلا من الجماهير باوهامها البرلمانية "السلمية" الخ ... ان المراهنة على الاصلاحيين كي يحققوا بض مكاسب قد ينطلق منها الثوريون لتصعيد نضالهم مقابل السكوت جماهيريا عن الاصلاحية وعدم الاستقلال السياسي عنها (من تلك المكاسب اطلاق سراح المعتقلين) ان تلك المراهنة تكتيك خاطئ ينقل امكانية النضال الجماهيرى من اجل نفس المطالب وينقل ان "طيبوبة" الاصلاحيين بدون نضال شعبي لا تكفي لاغراء الحكم بالتنازل • وانه اذا كان لابد من نضال شعبي لتحقيق تلك المطالب فالاحرى ان يقوده الثوريون من بين مهامهم الاخرى ومن منطلق الاستقلال السياسي والايديولوجي والتنظيمي عن الاصلاحية • اما المراهنة على ان يتحول الاصلاحيون انفسهم وحتى ان يتعلموا من فشل البرلمان ليغيروا خطهم فتغفل ان سابقة برلمان 63 وفشله لم يؤد هذا الفرز وان الاختلافات الايديولوجية في الخط السياسي كالفرق بين الاختيار الثورى والاختيار الاصلاحي تجد جذورها في القاعدة الطبقية لهذا الخط وذاك •

لقد حان الاوان بالنسبة للثوريين الذين جلت تضحياتهم من اجل قضية الشعب ان يتجاوزوا كل تذبذب في خط الثورة الديموقراطية ويتركوا تكتيك التمايز مع الاصلاحية الذى لا يخدم الثورة خصوصا

وان الموضوعات الاتحادية في الاتجاه الاصلاحي بلغت في المؤتمر الاخير حدا من الوضوح بالغا .

11) الطريق الديموقراطي للاشتراكية

بقدر ما مثلت انطلاقة 30 يوليوز بالنسبة للاتحاد قطيعة ولو الى حين مع الجناح البيروقراطي المتحنط في الانتظارية والجمود بقدر ما مثل المؤتمر الاستثنائي الاخير الذى كرس هذه القطيعة واعطى الحزب اسم "الاتحاد الاشتراكي" مناسبة لالحاح الحزب على التزامه "بالطريق الديموقراطي" .

يقول التقرير السياسي (بوعبيد) = "ان اختيارنا الاساسي هو الاشتراكية داخل نظام ديموقراطي وبالديموقراطية" . ويقول البيان السياسي للمؤتمر = "من مبادئنا القارة مبادئ النضال من اجل الديموقراطية كوسيلة وكغاية" . ويؤكد بوعبيد في خطاب الاختتام = "ان الخط السياسي لابد ان يكون له ارتباط بالاستراتيجية العامة التي ترمي الى انشاء مجتمع جديد عادل وديموقراطي واشتراكي وعن طريق الديموقراطية .

هكذا يربط الحزب صراحة "اختياره الاشتراكي" "بالطريق الديموقراطي" .

المسالة الاولى التي يطرحها هذا الربط هي مسالة العلاقة بين الديموقراطية والاشتراكية .

ان الشعب المغربي لفي امس الحاجة الى ثورة ديموقراطية تقضي على الملاك العقاريين والبورجوازية الكومبرادورية وتقضي بجانبها الوطني على السيطرة الامبريالية (العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية) وتعصف ببقايا الاقطاع واقعا وفكرا وتعصف بالسلطة السياسية للرجعية وتمارس الديكتاتورية الشعبية الثورية على اعداء الشعب والديموقراطية الجماهيرية الثورية في صفوف طبقات الشعب المتحالفة بقيادة البروليتاريا . وبالاعتماد على الفلاحين الفقراء كقاعدة رئيسية للثورة وبالتعاون الوثيق مع البورجوازية الصغرى الريفية والحضرية وبالتحالف حسب الظروف الملموسة للصراع مع البورجوازية الوطنية او فئاتها غير المعادية للثورة . والمطلوب ان تحرر هذه الثورة الاقتصاد الوطني من التبعية للامبريالية ومن سطوة الملاكين العقاريين وان تبني اقتصادا في خدمة الشعب بزيادة قطاع الدولة ومع رعاية الانتاج الخصوصي والرأسمال الوطني غير المعادى للتحرر الوطني ولانطلاق الشعب وان تناضل من اجل تحويل الفلاحي الفردي المشتت نتيجة التوزيع الاخير الى انتاج تعاوني وتهييء الشروط الاقتصادية هكذا عن طريق زيادة قطاع الدولة وعن طريق تعميق الثورة الزراعية وكذا الشروط السياسية بتعميق الدور

الطليعي للبروليتاريا في الثورة .. الخ للانتقال الى الثورة الاشتراكية . هذا طبعا بموازاة تطوير ثقافة ديموقراطية جماهيرية وعلمية .

وان الديموقراطية بهذا المعنى لا تمثل "اختيارا" او "مبدا" او "طريقا" للاشتراكية وانما هي قبل ذلك ضرورة تاريخية وشرط لا يمكن بدونه الانتقال الى الاشتراكية وهي ايضا مرحلة حتمية باعتبار الظروف والتناقضات المميزة للراسمالية التبعية في بلادنا .

لكن الواضح من المقتطفات اعلاه ان الاتحاد متشبع بالنظرة المثالية البورجوازية للديمقراطية تلك النظرة التي ترفعها الى متولة مطلقة وغاية تاريخية قصوى ونهائية . والحال ان المسار التاريخي للمجتمع الانساني منذ انقسامه الى طبقات هو الذي افرز الاستبداد والديموقراطية معا وبانتهاء الصراع الطبقي يتحرر الانسان من الاستبداد ومن الديموقراطية معا خلال نفس العملية الجدلية التي توصل الانسانية الى عهد الشيوعية . فالديموقراطية كمساواة في الحقوق على قاعدة الاختلاف في الواقع المادي وعدم التكافؤ الطبيعي والاجتماعي تصبح لغوا في مجتمع "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجياته" . حينئذ يصبح العمل بالنسبة للانسان ضرورة لازدهار كفاءاته لا كلفة لربح قوته .

وقبل ذلك فالاشتراكية نفسها بمعناها العلمي ليست هي الديموقراطية على اعتبار ان الاولى تفترض ديكتاتورية البروليتاريا لتحالف الطبقات الديموقراطية والوطنية وتقتضي انتهاء الراسمالية لاتمايزها مع قطاع الدولة وتفترض النضال ضد مخلفات المجتمع البورجوازي كتقسيم العمل وتفترض الثورات الثقافية البروليتارية (انظر القسم الاول) .

ثم ان الديموقراطية في نظرة الاتحاد لا ترتبط جدليا وانما تتعارض متافيزيقيا مع الديكتاتورية والحال انه بقدر ما تكون الديموقراطية البورجوازية في جوهرها ديكتاتورية على الشعب بقدر ما تمثل الديموقراطية الشعبية الثورية دكتاتورية على الطبقات الرجعية . والنتيجة العملية لهذا الخلط ان الحزب لا يتصور قيام ديكتاتورية شعبية ضد اعدائه ويتمسك بالتعويض على اي مس بمصالح الرجعية ويتمسك ايضا بـ "التساوي" في الحقوق بين كل المواطنين بغض النظر عن الصراع الطبقي . وطبيعي حينئذ ان يدخل الحزب ديموقراطيته ضمن ثنائية "الغاية" التي تحمل شحنات برغماتية نفعية وتكون "الغاية" المطلقة في الحقيقة مجرد تصعيد او وسام ايديولوجي بوسيلة متواضعة لتحقيق بعض مصالح طبقية . كيف لا والاشتراكية نفسها تندمج تارة في اطار الديموقراطية وتندمج هذه في الاشتراكية تارة اخرى .

فالديموقراطية بالنسبة للاتحاد - يقول الخطاب الافتتاحي - ليست وسيلة فحسب وانما هي غاية في اطار الاختيار الاشتراكي . ونفس المجتمع "العادل" يكون ديموقراطيا واشتراكيا في ان معا . والسبب في هذا كله ان الحزب يسمي بضعة تاميمات وتاونيات يطمح اليها "اختيارا اشتراكيا" وحالها المتواضعة انها بضعة بنود من برنامج الثورة الديموقراطية . لذا فطريق الاتحاد للاشتراكية اى "الطريق الديموقراطي" لا يؤدى بمن يبحث عن الاشتراكية سوى الى الضلال عنها في الطريق الديموقراطي اى في بضع تاميمات ديموقراطية وطنية بعيدة عن الاشتراكية ولا تكون نقطة الوصول الى الاشتراكية وانما نقطة البداية باتجاهها عبر ثورات .

12) الطريق الديموقراطي الى الديموقراطية

فضلا عن ان "الطريق الديموقراطي" للاشتراكية يمثل في تصور الاتحاد محطتها ومستقرها بالذات فان القفز على مسالة السلطة الثورية كشرط حاسم لتحقيق الديموقراطية الشعبية يجعل ذلك "الطريق الديموقراطي" في وجهه الثاني اى كوسيلة بعيدا عن ان يكون طريقا للديموقراطية نفسها . فقد امتاز المؤتمر الاستثنائي للاتحاد بان التقط الصيغة الليبرالية المعتادة عن المعارضة البرلمانية في البلدان الراسمالية الصيغة التي تفوقت الاحزاب "الشيوعية" المنحرفة (بما فيها حزب علي يعتة عندنا) في تنظيرها صيغة "الطريق الديموقراطي" للاشتراكية ولكل اصلاح وجعل منها الحزب استراتيجيته . وفي هذا السياق التقط الحزب ايضا مقولة "التكتل التاريخي" المتداولة في بعض اوساط اليسار الاوروبي الاصلاحي واراد الحزب ان يبرر بها مقولته في ضرورة التعدد في التمثيلية الطبقية للاتحاد وكذا سعيه لعقد الاحلاف الاصلاحية مع بقية الاحزاب الوطنية اى ذات الاتجاه البرلماني في البلاد .

يقول علي يعتة في ندوته الصحفية بمناسبة تاسيس حزبه الجديد = "من اجل التقدم والاشتراكية عن طريق الديموقراطية وبفضل العمل في واضحة النهار" (الليل مخيف) ويجيب بوعبيد = "من اجل انشاء مجتمع جديد ... عن طريق الديموقراطية" .

و "الطريق الديموقراطي" لا يعدو ان يكون الاتجاه البرلماني الليبرالي الاصلاحي وهو عكس ونقيض الاتجاه الديموقراطي الثورى الذى يلح على ان البرلمان واية "مؤسسات تمثيلية" في ظل سيادة الملاك العقاريين والكومبرادور لا يمكن ان تكون اكثر من تنازل رجعي مؤقت يقصد منه سماح الاوتوقراطية للطبقة السائدة بالمساهمة المباشرة في تسيير شؤونها العامة اضافة الى محاولة تحييد النضال الثورى للشعب كلما اتجه نحو اسقاط الرجعية وفرض الديكتاتورية

الديموقراطية الشعبية • وان حضر ثورى الى البرلمان الرجعي فليس لانجاز "الاشتراكية" ولا "الديموقراطية" تدريجيا من داخله وانما لفضحه امام اوسع طبقات الشعب بموازاة العمل الدؤوب من اجل الثورة الشعبية • وبالمناسبة فلا يكفي ان يصرح المرء بان الحضور للبرلمان مجرد تكتيك لكي يكون ثوريا لان المطلوب من جهة ان تتوفر استراتيجية الثورة الشعبية والتنظيم القادر على النضال من اجلها ومن جهة ثانية ان يكون هذا التكتيك صحيحا في الظروف الملموسة التي يطبق فيها اى خادما بالفعل مصلحة النضال الثورى للشعب •

لكن الاتحاد يؤكد بوضوح ان "طريق الديموقراطية" هذا انما هو استراتيجية • فهو يهدف حسب البيان السياسي للمؤتمر "لفرض الحل الديموقراطي" • و"الحل" هنا لا يقصد به سوى حل الازمة التي تتخبط فيها الرجعية • ويؤكد بوعبيد في خطابه الاختتامي ان المطلوب هو "تمكين الشعب من مشاركة الحاكمين في تسيير البلاد" ان تشارك الاحزاب الاصلاحية الحكم الرجعي في "تسيير البلاد" هذا غير مستبعد لفترات وجيزة، اما ان يسمح الحكم الرجعي لعدوه - الشعب - بان يشاركه فعليا لا صوريا في التسيير فهذا مثالي واما ان يستبدل الشعب هدفه الاستراتيجي في القضاء على الرجعية باستراتيجية "الطريق الديموقراطي" والسعي للمشاركة مع الحاكمين فهذا على الشعب محال •

ويضيف التقرير السياسي للمؤتمر انه "لكي يصبح جهاز الدولة في جميع قراراته خاضعا للمصلحة العمومية يجب ان يكون خاضعا للمراقبة الشعبية على المستوى المحلي والاقليمي والوطني" وفي هذا الكلام مرة اخرى تاكيد لوهم ان الدولة ليست بالضرورة خاضعة لطبقة معينة وان مجرد "المراقبة" كفيلة بتغيير جوهر "جميع القرارات" الطبقية لدولة ما وفي نفس الكلام طمس لحقيقة هدف الديموقراطية الثورية في تدمير دولة الملاك العقاريين واستبدالها بدولة الطبقات الثورية المتحالفة لا مجرد "مراقبتها" وفيه طمس لحقيقة ان البرلمان في ظل سلطة الطبقات الرجعية لا يمكن ان يكون بالنسبة للديموقراطيين الثوريين اكثر من مجال للتحريض عندما يتاكد بالملموس ان مثل هذا التكتيك يخدم الكفاح الثورى ولا يميعه بالاوهام البرلمانية والممارسات الليبرالية الاصلاحية •

13) مراهنات الطريق الديموقراطي

افلا تكون استراتيجية "الطريق الديموقراطي" الليبرالي الاصلاحي التي اقرها الاتحاد في مؤتمره مجرد "استراتيجية تكتيكية" يقصد منها تضليل الرجعية وتخدير يقظتها القمعية لاحظ اولا ان الضحية

الاولى للتخدير والتضليل هي الجماهير الشعبية والاتحاد نفسه سواء كانت هناك نية لتخدير الحكم ام لم تكن . وفضلا عن ان وثائق المؤتمر وخط جريدة "المحرر" يحمل شحنات مذهلة من "المورفين" او الحشيش الليبرالي الاصلاحي فان ممارسة الاتحاد الاصلاحية التوفيقية هي الاخرى تشل عددا من الطاقات الشابة المناضلة ذات الطموحات الثورية في حدود ممارسة تنظيمية شرعية اصلاحية وليبرالية محضة على جميع الاصعدة . ان الحرص على اقناع الحكم بطيبوبة الحزب واصلاحيته حتى عندما يكون ذلك مجرد تكتيك معناه دمائيا نشر الاوهام والاطروحات الاصلاحية في صفوف الجماهير وتنظيما الاغراق في الاشكال الشرعية المحضة وهذا يؤدي ليس الى تخلف الحزب عن انضاج الشروط الايديولوجية والتنظيمية لشق الطريق الديموقراطي الثوري فحسب وانما ايضا الى عرقلته وجعل الحزب نفسه فريسة سهلة للقمع اذا ما "اقتنعت" الرجعية بان الدعاية الديموقراطية الاصلاحية تزعجها اكثر مما تنفعها .

لكن على اى حال لايتعلق الامر بالنسبة لقيادة الاتحاد بمجرد تكتيك وانما باختيار اصلاحي سياسي ابتدعت لتنظيره عددا من الاطروحات التي وان كانت هزيلة فلابد من دحضها بسرعة . ولعل هذه اول مرة تحمل فيها الوثائق الرسمية للحزب على "تنظير" الخط الاصلاحي صراحة وعلى اساس مراهنات و "ضمانات" يراد منها اقناع التشككين بصلاحية "الطريق الديموقراطي" ذلك ان الجماهير والمناضلين يذكرون كيف ان برلمان 63 لم يكن سوى جهاز عقيم رغم المعارضة النشيطة التي عرفها ويذكرون ان "التغيير" الذى اتى "من خارج البرلمان" كان مذبحة مارس 65 وبعدها بقليل حالة الاستثناء . وضمانة "الطريق الديموقراطي" حسب التقرير السياسي لمؤتمر الحزب لاتكمن هذه المرة في "التغيير الاتي من خارج البرلمان" وانما في "ان ممثلي الشعب في حالة اقامة نظام ديموقراطي لايمكن الا ان يعارضوا بيقظة وحذر كل مناورة ترمي الى اجهاض الاختيارات الاساسية لصالح الشعب بعد التداول حولها بكامل الحرية في مؤسسات تمثل سيادة الشعب" . طيب لكن المسالة ليست مسالة يقظة وحذر لان القوى الرجعية لاتملك الحذر فحسب وانما تملك الى جانبه اجهزة القمع ايضا وتنبع سلطتها من فوهة البندقية . ومن السذاجة النخبوية المذهلة ان تكون الضمانة في "يقظة وحذر ممثلي الشعب" لان اى ممثل مهما بلغ حذرهم بدون الشعب نفسه منظما سليما من كل اوهام برلمانية ليبرالية انما هم كلا شيء وليسوا بقادرين حتى على ضمان حصانتهم البرلمانية الممنوحة لهم دستوريا . اما "التداول بكامل الحرية" مع الرجعية لاقرار "اختيارات شعبية" معادية بالضرورة لطبقة الرجعية فذلك وهم تذهب ضحيته الرجعية او الشعب حسب ايهما يدرك ويتصرف على اعتبار ان

ميزان القوى المادى وليس "التداول الحر" هو الذى يحسم الاختيارات خصوصا اذا كانت سياسية .

ويبدو حسب خطاب اختتام المؤتمر ان الديموقراطية المطلوبة "لايمكن ان تقارن بالصيغة الكلية التي تكتسيها الديموقراطية البرلمانية الاوربية" لان "الجماهير تعاني عندنا مشاكل يومية لايمكن مقارنتها بقضايا المجتمع الاوربي" . طيب لكن هل هذا دليل اضافي لصالح الاختيار الديموقراطي الليبرالي ام ضده هل استعجال قضايا التحرر الوطني والثورة الزراعية وضعف الراسمالية التبعية بالنسبة للراسمالية الامبريالية وسرعة انفجار التناقضات الطبقية واحتدام الصراع الطبقي هنا اكثر مما في البلاد الامبريالية وضعف الطبقات العقارية الكومبرادورية بالمقارنة مع بورجوازية الاحتكارات الامبريالية التي تقدر-مضطرة- على الحفاظ على برلمانات صورية تماما لكن مستقرة و "نزيهة" نسبيا هل هذا كله يعمق ام يخفف الطابع الصوري والظرفي للتفتحات البرلمانية عندنا بالمقارنة مع الغرب الامبريالي وهل يعدد بالتالي ام يخفف ضرورة واستعجال استراتيجية ثورية غير الطريق البرلماني واذا كانت "الجماهير لايمكن ان تساهم في اى حوار الا من اجل فرض حلول حقيقية لمشاكلها اليومية" فياترى هل سيؤدى هذا بالشعب امام تعنت الرجعية وتفاهة الاصلاحات البرلمانية الى تجاوز البرلمان والقيام بالثورة ام سيؤدى بالطبقات الرجعية رغم تعنت الشعب وخطورة "الحلول الحقيقية لمشاكله اليومية" على المصالح الاساسية للطبقات الرجعية الى الاستسلام والرضوخ للحوار والبرلمان بصفة نهائية حقا ان الشعب قادر على تحقيق المعجزات لكن اذا انغمس في شكل الصراع السياسي الليبرالي البرلماني ولم يصنع ادواته الثورية فكيف ياترى "سيفرض الحلول الحقيقية لمشاكله اليومية" لعل ذلك وارد حسب التقرير السياسي لان "الراسمالية الوطنية اصبحت في ازمة لاتقدر على تجاوزها ومساندة الاستعمار الجديد لها لن تكون ذات جدوى كبير بالنسبة لها" والحق ان الراسمالية التبعية في ازمة متفاقمة ليست بالنسبة للرجعية باعثا على التسليم في مصالحها الجوهرية وانما هي اساس موضوعي لاحتدام الصراع الطبقي وهي على الخصوص اساس ظاهرتين = اولاهما اساسية تاريخيا وهي تصاعد النضال الجماهيري مما يتيح للقوى الثورية ويفرض عليها تصعيد الصراع الايديولوجي والسياسي وتاطير الجماهير بجرأة وتبصر باتجاه شق الطريق الثوري . والظاهرة الثانية التي اشرنا الى الرجعية الى المراوغات البرلمانية المتناوبة مع القمع او الموازية له حسب الظروف . اما الاختيارات الاصلاحية مهما سميت "اشتراكية" فبغض النظر هنا عن جذورها الطبقية فاما تضاف الاتجاه الاول اى تصاعد الكفاح الثوري وتساعد في عرقلته واما تنطلق من دوافع

نضالية مخلصة وتتوهم ان الظرف موات لقيام برلمان يكون في ظل السلطة الرجعية اطارا لتراكم الاصلاحات حتى يبلغ سيلها زبى الاشتراكية بدون ان تحرك الرجعية ساكنا • ومثل هذه الاوهام لايبررها افتراض ان "مساندة الاستعمار الجديد للرجعية لن تكون ذات جدوى كبير بالنسبة لها" مهما بلغ شلل الامبريالية • فقد تضطر الطبقات الرجعية امام ازمتها الخاصة وعجز اسيادها الامبرياليين عن اغاثتها بالعون الكافي الى تنازلات في حدود ما لكن يصعب تصورها وهي تسلم بموتها دون ان تفعل كل شيء حفاظا على وجودها بما في ذلك استغلال تنازلاتها نفسها لتوسيع قاعدتها الاجتماعية والانقضاض على الجماهير الثورية والعودة بعدئذ الى تقليص ما دفعته للقوى الوسطية ثمنا لمجهودها "التوفيقي" غير المشكور • ان اعمق ازمة للراسمالية الالمانية مقرونة بطغيان الليبرالية على القوى السياسية المعارضة قد اعطت الفاشية • ونظام ثيو المختنق تحت ضربات القوى الثورية المسلحة وفي ظل ازمة اعوانه الامبرياليين لم يستسلم وانما ظل يناور ولم يراهن الثوريون على "اختناقه" وعلى ازمة الامبريالية لعقد صلح نهائي معه والكف عن خنقه فلو راهنوا على ذلك لخنقهم هو ولكنهم اصروا على الاطاحة به باستخدام مختلف اشكال الصراع والتكتيكات لبلوغ هذا الهدف•

لكن السؤال في الاخير ليس كيف نصل الى تحقيق بضعة اصلاحات مهما جل قدرها وانما هل نسعى لازاحة قوى الكومبرادور والملاك العقاريين قوى الرجعية السوداء من مسن تاريخ شعبنا ام نريد مكانا الى جانبها هل نريد ازالة جذور الازمات والاستغلال ومحن الشعب تلك الجذور المتمثلة بسيطرة الطبقات الرجعية على قوى الانتاج وعلاقاته وعلى بنيان المجتمع برمته هل نريد ازالة هذا السرطان الذى ترتبط به كل الافات نضويا ام نرجو ان تمي الرجعية "فشل" سياستها وضرورة تدارك الاوضاع ونرجو ان "ينسحب" السرطان من تلقاء نفسه مهما يكن من امر فان الاتحاد مستعد "لفضح اساليب التزوير القديمة والجديدة" لانه وان كان يقبل استراتيجيا باللعبة البرلمانية فهو يعي ان الرجعية تزور هذه اللعبة • ولاشك فضح التزوير جميل ووفي لتقاليد النضال الديموقراطي ولو كان اصلاحيا ويساهم في تعرية الرجعية لكنه بذات الوقت ينحصر في الدوامة الاصلاحية لان فضح الرجعية ليس هو اسقاطها • واستراتيجية النضال الديموقراطي الثوري هي اسقاط الرجعية •

14) المجلس التاسيسي

دابت الثورات الديموقراطية البورجوازية على ان تعتبر الشعب يعني تحالف الطبقات المعادية للاقطاع والاستعمار مصدر السلطات

ورفعت في معظم الاحوال (بما فيها احيانا الثورات البورجوازية التي قادتها البروليتاريا) شعار المجلس التاسيسي كمؤسسة عليا ينتخبها الشعب وتسن المبادئ والقوانين الدستورية • ولايهم هنا اختلاف الصيغ (مجلس تاسيسي مجلس الشعب مجلس الامة •• الخ) كما لا يهم البحث في صحة ام عدم صحة رفع هذا الشعار في مختلف الظروف التي مر ويمر بها النظام الديموقراطي في المغرب • فالاهم بالنسبة للثورة الديموقراطية بقيادة البروليتاريا ان البورجوازية لاتقودها ولو ساهمت فيها فعليا واما اطلاق الصيغ القانونية المجردة كتعبير اسمى عن "سلطة الشعب" لا يعود بالتالي بارزا بالمقارنة مع الاشكال الملموسة للتنظيم القاعدى الفعلي للسلطة الشعبية المعتمدة اساسا على التنظيم القاعدى للطبقات الثورية الى النهاية اى العمال والفلاحين الفقراء ثم جماهير البورجوازية الصغيرة الثورية • وقد تقترب او تبتعد اشكال تنظيم السلطة الشعبية في القمة على الصعيد الوطني من صيغة المجلس التاسيسي حسب مستوى الصراع ضد الطبقات الرجعية وحسب تطور التناقضات وموازين القوى في صفوف طبقات الشعب الثائر نفسه •

وقد رفعت القوى الاصلاحية المتقدمة في المغرب منذ الستينات اى الحزب "الشيوعي" المغربي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية شعار المجلس التاسيسي الذى يمثل بحق تجاوزا "للمؤسسات التمثيلية" القائمة على دساتير ممنوحة حسب رغبات الاوتوقراطية شكلا ومضمونا ويمثل بذات الوقت ضمن الاستراتيجية الاصلاحية البديل الاصلاحي التوفيقي عن شعار الجمهورية •

ولم يمنع شعار المجلس التاسيسي كمطمح اقصى للديموقراطية الاصلاحية من مشاركة الاتحاد في برلمان 63 على اساس دستور قاطعه الحزب• الا ان مجرد التمسك بهذا المطمح الاقصى يبقى تعبيرا عن السعي الى مزاحمة القوى الرجعية ومضايقتها على اسمى صعيد للسلطة التشريعية الامر الذى يتطلب تصليب المواقف من الدساتير الممنوحة والنضال من اجل تطوير ميزان القوى لصالح الديموقراطية الاصلاحية على حساب القوى الرجعية •

هذا مثلا يؤكد الاتحاد في بيان لجنته الادارية المشهور اكتوبر 1968 على تشبثه بالمجلس التاسيسي الذى عليه "مهمة تغيير الدستور تغييرا جذريا في اتجاه ديموقراطي" وعليه ان "يمارس مؤقتا مهمة السلطة التشريعية" الى ان يتم انتخاب مجلس جديد على اساس "دستور جديد" •

الا ان رسالة الحزب الى الملك بتاريخ اكتوبر 1972 اشارت لاول مرة الى ان الحزب بعيد عن "تمسك دغمائي بالمجلس التاسيسي" الذى يطرحه لكونه يدل على "ان عهد الحكم المطلق قد ولى" • ولم يعد الامر يتعلق في هذه الرسالة بتغيير جذرى للدستور الاول وانما

« على المجلس ان يبث بادىء ذى بدء في مختلف بنود دستور 1972 » وعلى كل فاذا قبل اصبدا فالنقط التانونية ستدرس فيما بعد .

وفي نفس هذا الظرف اواخر 72 التي يتذبذب الحزب خلالها فيما يتعلق بشعار المجلس التاسيسي باتجاه الالحاح على « الرجعة النفسية » المتمثلة في عدد من الاجراءات الديموقراطية الكفيلة حسب الحزب « باسترجاع ثقة الشعب » بالحاكمين لم يتاخر الحزب عن مؤاخذة القيادة الماركسية الثورية للنقابة الطلابية على تغليبها في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ولاول مرة في تاريخ هذه المنظمة عن شعار المجلس التاسيسي في حين ان المؤتمر المذكور انما استعاض عن هذه الصيغة الشكلية بصيغة ثورية لاتنفيها بالضرورة وانما تلح على ما هو جوهري من هذه الزاوية في ثورة الديموقراطية الجديدة بناء الهياكل القاعدية للسلطة الشعبية .

كيف التوفيق ياترى بين عدم تشبث الحزب « دغمائيا بالمجلس التاسيسي » وتصرفه في الموضوع حسب ظروف النضال الديموقراطي الاصلاحي من جهة وانتقاده الاخرين على عدم تشبثهم الدغمائي بنفس الشعار وتصرفهم اساسا باتجاه توضيح الافاق الاستراتيجية للنضال الديموقراطي الثوري وكذلك حسب ما يخدم نضال الجماهير بوجه عام في كل ظرف ملموس من جهة اخرى لكن التناقض المنطقي للمواقف لاينفي بالضرورة انسجامها السياسي .

وعلى كل فالجديد في المؤتمر الاستثنائي للاتحاد ان الحزب سكت تماما عن شعار المجلس التاسيسي ملحا على ان المطلوب بل و « اكبر الاسبتيات » حسب التقرير السياسي وضع مؤسسات تمثيلية يعني البرلمان . والحق ان حزب علي يعتة قد دخل ايضا نفس السياق الذى سيؤدي به الى التخلي عن شعار المجلس التاسيسي حيث بدا اولا يتحدث عن مجلس تاسيسي وتشريعي » في ان معا دون تحديد مهامه . هكذا فان القوى الاصلاحية عندما تطرح شعارات قصوى في الاتجاه الديموقراطي سرعان ما تكتشف ازاء تعنت الرجعية انها تتعلق « دغمائيا » باشياء فوق طاقتها فتعود لتكون « واقعية » اكثر وتزن المطالب الديموقراطية على قدر مستطاع « الطريق الديموقراطي » الاصلاحي اى على قدر مستطاع نهج الليبرالية السياسية .

« على المجلس ان يبث بادىء ذى بدء في مختلف بنود دستور 1972 »
وعلى كل فاذا قبل اصبدا فالنقط التانونية ستدرس فيما بعد .

وفي نفس هذا الظرف اواخر 72 التي يتذبذب الحزب خلالها فيما يتعلق بشعار المجلس التاسيسي باتجاه الالحاح على « الرجة النفسية » المتمثلة في عدد من الاجراءات الديموقراطية الكفيلة حسب الحزب « باسترجاع ثقة الشعب » بالحاكمين لم يتاخر الحزب عن مؤاخذة القيادة الماركسية الثورية للنقابة الطلابية على تعليها في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ولاول مرة في تاريخ هذه المنظمة عن شعار المجلس التاسيسي في حين ان المؤتمر المذكور انما استعاض عن هذه الصيغة الشكلية بصيغة ثورية لاتنفيها بالضرورة وانما تلح على ما هو جوهري من هذه الزاوية في ثورة الديموقراطية الجديدة بناء الهياكل القاعدية للسلطة الشعبية .

كيف التوفيق ياترى بين عدم تشبث الحزب « دغمائيا بالمجلس التاسيسي » وتصرفه في الموضوع حسب ظروف النضال الديموقراطي الاصلاحي من جهة وانتقاده الاخرين على عدم تشبثهم الدغمائي بنفس الشعار وتصرفهم اساسا باتجاه توضيح الافاق الاستراتيجية للنضال الديموقراطي الثوري وكذلك حسب ما يخدم نضال الجماهير بوجه عام في كل ظرف ملموس من جهة اخرى لكن التناقض المنطقي للمواقف لاينفي بالضرورة انسجامها السياسي .

وعلى كل فالجديد في المؤتمر الاستثنائي للاتحاد ان الحزب سكت تماما عن شعار المجلس التاسيسي ملحا على ان المطلوب بل و « اكبر الاسبقيات » حسب التقرير السياسي وضع مؤسسات تمثيلية يعني البرلمان . والحق ان حزب علي يعتة قد دخل ايضا نفس السياق الذى سيؤدي به الى التخلي عن شعار المجلس التاسيسي حيث بدا اولا يتحدث عن مجلس تاسيسي وتشريعي » في ان معا دون تحديد مهامه . هكذا فان القوى الاصلاحية عندما تطرح شعارات قصوى في الاتجاه الديموقراطي سرعان ما تكتشف ازاء تعنت الرجعية انها تتعلق « دغمائيا » باشياء فوق طاقتها فتعود لتكون « واقعية » اكثر وتزن المطالب الديموقراطية على قدر مستطاع « الطريق الديموقراطي » الاصلاحي اى على قدر مستطاع نهج الليبرالية السياسية .

القسم الثالث : حول الموقف الطبقي للاتحاد الاشتراكي

في المجتمعات الطبقية يندرج الافراد بالضرورة من حيث ممارستهم الاجتماعية بكل اشكالها ومن حيث ظروف عيشهم ضمن طبقات متميزة من حيث علاقاتها بوسائل الانتاج وظروفه العامة المادية والاجتماعية (ملكية وسائل الانتاج او عدمها التصرف بهذا الشكل او ذاك في وسائل الانتاج بصرف النظر عن ملكيتها المساهمة في الانتاج المادي

هو الذي يخرج جنين المجتمع الجديد من رحم المجتمع القديم ويرعاه ويطوره • اذا كانت القاعدة الاقتصادية هي اساس ومنطلق الانقسام الطبقي والصراع الطبقي فان الصراع السياسي من اجل الهيمنة الاجتماعية (السياسية والايديولوجية والاقتصادية) هو بمثابة كاسحة الثلوج التي بدونها لايمكن فسح المجال لتقدم وتعميم وتثوير العناصر الجديدة في البنيات الاقتصادية • فالماركسية على عكس ما يدعي التحريفيون واعداء الماركسية لاتوكل امر الشعوب والتقدم للالات و " وسائل الانتاج " وانما للبشر للشعب للطبقات الثورية

المباشر او عدم المساهمة مع ما في ذلك من وضعيات او حلقات وسيطة متميزة ومع اعتبار الانشطة الاقتصادية التابعة للانتاج وفي مقدمتها التبادل. ويجب الالحاح بهذا الصدد على ان التوزيع او ترتيب الدخل ليس مقياسا بارزا لتحديد الطبقات الاجتماعية على عكس ما يمارس الاشتراكيون الاصلاحيون فنمط التوزيع تابع وثانوي بالنسبة لنمط الانتاج الاسبق والاساسي. وحتى عندما يكون نظام التوزيع غير كامل التطابق مع موقع الطبقات تجاه قوى الانتاج وفي علاقاته فتلك ظاهرة في الغالب مؤقتة ولا تلغي التناقضات الجوهرية على صعيد نمط الانتاج وانما تحوزها الى حد ما ولا تلغي طبيعة الطبقات نفسها وانما تدخل تفاوتا او تمايزا بين شرائح مختلفة داخل نفس الطبقة بمفهومها العلمي او قد تخلق وضعيات وسيطة تنتهي على المدى البعيد بالانتقال الى احدى الطبقات كما هو الحال بالنسبة « للارستقراطية العمالية » التي « تتبرجز ».

وان صراع الطبقات المتعارضة المصالح هكذا هو محرك تاريخ المجتمعات الطبقية. والصراع الطبقي الذي ينطلق من القاعدة الاقتصادية اي من تناقض المصالح الطبقية على صعيد علاقات الانتاج ونظامه يتخذ مداه الكامل بامتداده الى الصعيد الاجتماعي برمته حيث تسعى كل طبقة عبر الصراع السياسي بمختلف اشكاله السلمية والعنيفة الصريحة والمستمرة لفرض هيمنتها وتغيير علاقات الانتاج ونظامه لصالحها. ويواكب هذا الصراع متخلفا عنه تارة وتقدما عنه تارة اخرى نضال ايديولوجي = حيث يشهد الوعي الاجتماعي العام باضطراد صراعا اساسيا بين ايديولوجية سائدة تعبر عن علاقات انتاج سائدة وطبقة سائدة من جهة وبين العناصر الايديولوجية المعبرة عن الطبقة او الطبقات الصاعدة المتململة باتجاه تغيير البنيان الاجتماعي القائم وتشييد بنيان جديد وارقى من جهة ثانية وتتخذ الطبقات الثورية في المجتمع كقاعدة عمل العناصر الجديدة المتقدمة والجنينية في قوى الانتاج وعلاقاته ضمن نمط الانتاج وعلاقاته البالية السائدة. لكن المجال الرئيسي والحاسم للصراع هو الجبهة السياسية او مجال الصراع حول السلطة السياسية والهيمنة على المجتمع برمته. والصراع السياسي بما يقتضيه من ثورات وهزات هو الذي يخرج جنين المجتمع الجديد من رحم المجتمع القديم ويرعاه ويطوره. اذا كانت القاعدة الاقتصادية هي اساس ومنطلق الانقسام الطبقي والصراع الطبقي فان الصراع السياسي من اجل الهيمنة الاجتماعية (السياسية والايديولوجية والاقتصادية) هو بمثابة كاسحة الثلوج التي بدونها لا يمكن فسح المجال لتقدم وتعميم وتثوير العناصر الجديدة في البنيات الاقتصادية. فالماركسية على عكس ما يدعي التحريفيون واعداء الماركسية لا توكل امر الشعوب والتقدم للالات و « وسائل الانتاج » وانما للبشر للشعب للطبقات الثورية

فلهؤلاء وحدهم دور صناعة تاريخهم رغم ان هذا الدور والثورات الاجتماعية التي يتطلبها لايقوم على قاعدة الفراغ او "الافكار" او "الارادة الانسانية" المجردة على عكس ما يدعي المثاليون من كل صوب وانما يقوم التقدم الاجتماعي والثورات التي هي قاطراته حسب تعبير ماركس على قاعدة المصالح الطبقية المتعارضة تلك المصالح المستندة بدورها على طبيعة نمط الانتاج السائد وتناقضاته الموضوعية الداخلية وكذا تناقضاته مع براعم النمط الجديد والعلاقات الجديدة في بطن نفس المجتمع .

ومن هنا فان الافكار والاشكال الايديولوجية والتيارات والظواهر الاجتماعية تحمل بالضرورة مدلولا طبقيا ولها بالضرورة دور موضوعي في خدمة احدى الطبقات الاجتماعية مادام المجتمع منقسما الى طبقات وتصب جميع روافده الاجتماعية والفكرية شاءت ذلك او كرهت في طاحون الصراع الطبقي حيث الغلبة لصاحب اوسع واقوى تاثير اجتماعي في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وغيرها .

وبصفة عامة فان الاحزاب والتجمعات السياسية كاطارات تتحدد فيها وتلتحم ايديولوجية عامة ونظرة للكون ضمنية او صريحة باهداف سياسية واقتصادية مسطرة وبممارسة اجمالية في الصراع الطبقي في كل منظم لقاعدة اجتماعية طبقية معينة تمثل "التعبير الملائم بهذه الدرجة او تلك لاحدى الطبقات الاجتماعية او احدى فئاتها" حسب تعبير انجلز . وان كان يبدو احيانا ان حزبا ما هو اقرب الى تحالف "شعبي" لعدة طبقات وليس حزبا "طبقيا" صرفا فذلك يتاتى عندما تكون الطبقات المنضوية في نفس الحزب شديدة التقارب والارتباط في مصالحها (كما هو حال كبار الملاكين العقاريين والبورجوازية الكومبرادورية) اولها مصلحة مشتركة الى حد ما في انجاز بعض المهام ولا ينفي هذا الواقع بل يقتضي ان تكون احدى الطبقات المؤثرة في الحزب او التجمع او الجبهة هي القائدة فتحور بالتالي المهام المشتركة حسب رؤاها الخاصة في طرق التنفيذ وتكتيكات العمل والاسبقيات داخل "المهام المشتركة" نفسها . ومهما يكن من امر توازن طبقتين متعارضتين ولو في بضع مصالحها الجوهرية داخل نفس الحزب فان هذا التوازن يتحقق عبر عدم التوازن اى الميل العام للحزب حسب الظروف الداخلية والظروف الخارجية تارة لفائدة احداهما وتارة لفائدة الاخرى وما دام الحزب المزدوج الاتجاه على هذا الشكل يوفق مؤقتا بين مصالح طبقية مختلفة ومتعارضة وما دام يتطور في خضم صراع طبقي اعنف على صعيد المجتمع كله يؤثر على تطور ميولات ومصالح الطبقتين فلا بد وان ينتهي التوازن المؤقت فيعرف الحزب صراعات وانقسامات تؤدي به الى الانقراض كحزب او الى التقلص و "التخصص" في الخدمة الصريحة

والكاملة لاحدى الطبقات او الفئات وهذا حال حزب الاستقلال الذى ظل يضم لمرحلة ما الشعب المناهض للاحتلال بقيادة البورجوازية الوطنية المتعاونة مع بعض الاقطاعيين الوطنيين وبعض الكومبرادور ثم انفردت به بعض الفئات العليا للبورجوازية الوطنية والفئات "المتنورة" من الكومبرادور وهو لايزال يغلب عليه اتجاه الفئات العليا للبورجوازية الوطنية القابلة لتاثيرات كومبرادورية في بعض المراحل.

لذا فالمقياس الاول والرئيسي لتحديد الاتجاه او الموقف الطبقي لحزب معين ليس ما يدعيه الحزب عن نفسه وليس هو الحساب الكمي للانتماء الطبقي والوضع الطبقي لاغلب اعضائه وانما هو المدلول الطبقي الموضوعي لفكر الحزب وبرنامجه وافعاله مرتبطة اى لممارسته الاجتماعية في سياق الصراع الطبقي العام في المجتمع اى في سياق المصالح الطبقية المتعارضة موضوعيا في المجتمع برمته. فالذى يحدد قيمة الرجل ليس اصله الاجتماعي وانما خطه السياسي (ماو تسيتونغ).

ومع ذلك فان التركيب الطبقي لحزب معين اى الاصل الطبقي الغالب على اعضائه ونسبة العناصر الطبقية المكونة له بعضها للبعض ليس عنصرا "محايدا" عديم التاثير على خط الحزب وممارسته الاجمالية. فالمفروض ديناميكيا ان يستقطب الحزب المعنى المزيد من الاعضاء ويوسع قاعدته الاجتماعية في صفوف الطبقة او الفئة التي يعبر عن مصالحها الموضوعية بسرعة وبحجم اكبر نسبيا من الطبقات الاخرى وذلك بموازاة تقدم الوعي الطبقي للطبقة المعنية ذلك الوعي الذى يمثل الحزب انعكاسا له واداة لتطويره في نفس الوقت باتجاه التطابق مع المصالح الموضوعية العامة لا الانية ولا الفردية او الفئوية الضيقة المشتتة للطبقة التي يمثلها. والمفروض ديناميكيا في الاتجاه المعاكس ان تفرز الشرائح الطبقية المتواجدة او الغالبة داخل حزب لايمثل مصالحها الموضوعية افكارا وممارسات تتناقض مع الاتجاه السائد فيهضمها الحزب وينيرها او هي تحوره وتغيره او تنشق عنه بصورة منظمة او عفوية. لذا فالاحزاب ليست فقط ادوات للصراع الطبقي وانما هي ايضا احدى مجالاته من حيث انها تضم في تركيبها عناصر طبقية مختلفة وتخضع لتاثيرات الصراع الطبقي العام.

وبصورة عامة فان تعمق التمايز الطبقي في مجتمع معين والانكشاف المتزايد لتعارض المصالح الطبقية بسقوط الخطاوات الاجتماعية والفكرية الموروثة والمصطنعة والمحورة للصراع الطبقي. وان التقدم الموازى لذلك جدليا لامكانيكيا على صعيد تبلور وتكامل وعي كل طبقة (خاصة اذا كانت مستغلة) اى انتقال الطبقات بموازاة تقدم الصراع الطبقي من الغرائز الطبقية والبدائية كشكل ادنى للوعي او لما

قبل الوعي الطبقي الى الايديولوجية الطبقية الملائمة الممنهجة والى التنظيم السياسي الكفاحي كشكل ارقى للوعي الطبقي ان هذه الديناميكية الدائمة من التقدم والتاثير المتبادل والصراع بين الطبقات تنعكس على تطورات الاحزاب والتجمعات السياسية في المجتمع فتتغير هي ايضا وتتصارع داخليا وفيما بينها وتنشا وتنقرض وتتجمع وتنشق •

وقد تتابع في المغرب المعاصر حزبان "شعبيان" كبيران بقيادة البورجوازية الوطنية = حزب الاستقلال في مرحلة الصراع ضد الاحتلال الاستعماري المباشر وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المرحلة الاولى للاستقلال الشكلي - اي في بداية الصراع ضد السيطرة الامبريالية الرجعية من اجل التحرر الوطني والديموقراطي • وليس هنا مجال تحليل مرحلة ما قبل الاستقلال وانما تكفي الاشارة الى ان البورجوازية الاستقلالية المضطرة للتعامل يمينا مع القصر وبعض الاقطاعيين لعزل قوى الاحتلال ويسارا مع المقاومة الشعبية الناهضة بزعامة البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا قد حافظت مع ذلك على توجيهها الطبقي للحزب مجهضة وعائلة دون تطبيق الخط الجذري لمحاربة كل اشكال الوجود الاستعماري الاقتصادية والسياسية والعسكرية ودون ربط هذا النضال بمشاريع محاربة الاقطاعية وتحقيق الثورة الزراعية والديموقراطية كما صاغها مثلا "مجلس المقاومة" وحاولت التعويض عن هذا الاتجاه بايديولوجية الملكية الدستورية والتطور التدريجي والسلمي الامر الذي يتطلب التعايش والمنافسة الليبرالية مع الاقطاع وممثلي المصالح الامبريالية في البلاد • ولئن مثل الاتحاد لدى انشقاقه عن الاستقلال خطوة الى امام تحققها "القوى الشعبية" اي جمهور عريض من البورجوازية الصغيرة المؤطرة للبروليتاريا والفلاحين بقيادة انشط فئات البورجوازية الوطنية ولئن الح الحزب على التصنيع والاصلاح الزراعي مصرا هكذا عن مصالح البورجوازية الوطنية المنتجة والابتعاد عن التاثيرات الكومبرادورية (على عكس كبار التجار وكبار المزارعين في حزب الاستقلال الطامحين لتعويض المعمرين في بعض القطاعات اكثر من طموحهم لاحداث تطور اقتصادي فعلي للمغرب المستقل) ورغم ان الاتحاد طمح ايضا الى مزاحمة الرجعية في مجالها المقدس السلطة التشريعية العليا اذ طرح المجلس التاسيسي فانه لم يعبر بوضوح عن دائرة الايديولوجية الليبرالية والنظرة الاقتصادية الراسمالية العادية لاية بورجوازية هكذا فان التصور القائم على توزيع التمثيلية الطبقية للحزبين الرئيسيين في اوائل الستينات بين البورجوازية الوطنية لحزب الاستقلال والبورجوازية الصغيرة لحزب الاتحاد انما هو تصور خاطئ وشيماتيكي الى حد كبير • فمثل هذا التصور لا ياخذ بالاعتبار ان "الاستقلال"

لم يمثل حينئذ من ميولات كومبرادورية وعقارية كبيرة وان الفئات البورجوازية الوطنية العليا فيه طمحت الى الحلول تدريجيا محل الشركات الاجنبية في التسويق والتصدير والاستيراد وملكية الضيعات والادارة العليا اكثر من ميلها الى توسيع القاعدة الانتاجية المادية للاقتصاد الوطني بسرعة كما لا ياخذ ذلك التصور بعين الاعتبار ان الاتحاد وان كان ينافس حزب الاستقلال فيما سبق ذكره ضم جمهورا عريضا من البورجوازية النشيطة وانحصر برنامجه في التصنيع الراسمالي الكبير (الشركات المزدوجة) وفي اصلاح زراعي يحافظ على البورجوازية الزراعية بما في ذلك فئاتها العليا بل وعلى بعض الملاكين المتوسطين (حدود ملكية الاراضي في مشروع قانون قدمه الحزب سنة 64 تصل الى 40 هكتارا في المسقي و 100 الى 200 هكتار في البور) اما ايديولوجية الحزب الرسمية فبورجوازية محضة وخالية من التصورات المميزة للبورجوازية الصغيرة كالحلم لاقتصاد مؤمم بكامله او قائم على التعاون "الاشتراكي" للمنتجين الصغار "المتساوين".

وهذه الملاحظات العامة حول وضعية "الاستقلال" و "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" في اوائل الستينات تقودنا الى ملاحظات عامة اخرى حول مميزات تطور البنيات الفوقية في المغرب لاحقا قبل الانتقال الى تقييم الاتجاه الطبقي الحالي للاتحاد الاشتراكي بالذات.

ان كون اى حزب في الساحة الوطنية يعبر موضوعيا في اتجاهه الرئيسي عن احدى الطبقات او الفئات الطبقية لا يصح ان يخفي حقيقة كون التمثيلية الطبقية الحزبية لم تتكامل بعد حيث يكون لكل طبقة اساسية حزبها الخاص ولم تنضج بعد بحيث تتخلص الاحزاب القائمة من ارتباطاتها الطبقية المؤثرة فيها بصفة ثانوية في الاتجاه العام لتجربتها وبصفة بارزة في بعض مراحل تطورها. ويجد هذا الواقع تفسيره في ان التمايز الطبقي والصراع الطبقي لم يبلغا حدا من العمق والمواجهة هاملين وان المواجهة العامة بين الطبقات ذات المصلحة في الثورة الديموقراطية والطبقات ذات المصلحة في الاستبداد والتبعية لم تتخذ بعد شكلا صريحا ومباشرا. ومع ذلك فان الخمسة عشر عاما الماضية عرفت المزيد من تعمق العلاقات الراسمالية التبعية ومزيدا من التمايز الطبقي واحتداد الصراع الطبقي داخل نفس "الامة المستقلة" وشهدت مارس 65 اول مواجهة عامة الى حد ما وان كانت اولية وعفوية بين الجماهير التواقة للثورة وبين سلطة الطبقات الرجعية. وبصورة مواكبة لهذه التطورات الجوهرية من حيث مدلولها التاريخي شهدت القوى السياسية افرازات جديدة اهم اتجاهاتها =

= انفراد الكومبرادوريين والملاك العقاريين - بقيادة الاوتوقراطية

- بكل اجهزة السلطة والدولة تدريجيا = انسحاب الاتحاد من الحكومة في 60 انسحاب الاستقلال منها في 62 اغلق البرلمان في 65 .
- تبلور اتجاه الديموقراطية الاصلاحية للبورجوازية الوطنية كما تمثله احزابها .
- بروز التعبيرات السياسية عن السواد الاعظم من البورجوازية الصغيرة الثورية = محاولة 63 محاكمة 73 حركة 3 مارس... رغم ما امتازت به هذه التعبيرات السياسية من تقطع وعدم التوصل لحد الان لبلورة اداة سياسية مستقلة .
- بروز الحركة الماركسية كمشروع تنظيم طليعي مستقل للبروليتاريا رغم طغيان العنصر البورجوازى الصغير المثقف على تركيب هذه الحركة ورغم ما في طريقتها لبلورة حزب البروليتاريا من منعرجات ومشاق .

وبصفة عامة فان التوجهات اى الصراعات والانقسامات والتحالفات التي عرفتها البنيات الفوقية انما سببها مظاهر استقلال الطبقات الاساسية عن بعضها البعض سياسيا وتجاوز مرحلة " الاحزاب الشعبية " لمرحلة الاحزاب ذات الاتجاهات الطبقية المكشوفة والصريحة والغالب ان تبقى هذه المرحلة من الاحزاب والاتجاهات المتعددة تتطور على انقاض مرحلة الاحزاب الكبرى السابقة التي تنتفي بدورها في مرحلة ارقى للصراع الطبقي عندما يتشكل قطبان اساسيان متواجهان في صدام منظم وعام وصريح = قطب التحالف الثورى الديموقراطي بقيادة الحزب الطليعي وقطب الثورة المضادة واذيالها الوسيطة المتخلفة .

وان اعطى هذا المظهر الافرازات الانفة الذكر فهو لا يزال مستمرا ولا يزال يحبل بافرازات اخرى اكثر نضجا وتكاملا . فالبورجوازية الوطنية لا زالت تعيش التمزق بين فئاتها العليا والوسيطة المنجذبة للكومبرادور اكثر منها الى الشعب وفئاتها المنتجة المنجذبة اكثر الى " الشعب " ولو ضمن الاختيار الاصلاحي (على التوالي = الاستقلال والاتحاد) . والبورجوازية الصغيرة ما زالت وستبقى ممزقة بين فئاتها العليا والحضرية المنجذبة للقيادة البورجوازية او الاتجاه البورجوازى كما في الاتحاد اينما وفي حزب التقدم وبين فئاتها الدنيا والقروية الجذرية الطموح والساعية - ان لم يكن للاستقلال الحزبي - فعلى الاقل للتجاوز الثورى العملي للبورجوازية كما تدل على ذلك تجربة التيار الراديكالي في الاتحاد . ولا زالت تطغى على الاحزاب جميعا الاهتمامات والقاعدة الحضرية بالمقارنة مع الاهتمامات والامتدادات القروية والحال ان المسالة الزراعية تشكل حجر الزاوية في الثورة الديموقراطية وان الحركة الفلاحية وان لا زالت في بدايتها الاولية فهي مرشحة لاحتلال مكان الصدارة في الصراع السياسي . اما الحركة البروليتارية فرغم دورها البارز في الصراع السياسي والاقتصادى الا انها لا تزال

تفتقر للاداة السياسية الطبقية ولاتزال تعيش وضعية الانفصام بين التجربة الكفاحية والصلابة الطبقية عند العمال من جهة وبين الفكر الاشتراكي والرؤيا الثورية المتقدمة عند مجموعات منظمة لكن غير قليلة العيوب من المثقفين الثوريين البورجوازيين الصغار من جهة ثانية .

واخيرا فلا بد من ملاحظة ان الاحزاب القديمة "المتجددة" كما سبق وكذا التيارات السياسية الجديدة لم تستحم بعد في سيل حركة جماهيرية كبيرة تزيل عنها الشوائب الموروثة من وضعية ركود نسبي منذ مارس 65 ومد محدود منذ 70 وتمتحنها من حيث تمثيليتها الطبقية في نفس الوقت الذي تغير او تطور تلك التمثيلية .

ذلك ان الاحزاب "الشعبية" القديمة صارت مهجورة من جزء من قواعدها الشعبية منذ 65 فتقوقعت على اطرها الحزبية وقياداتها . لكن ذلك لا يعني ان جماهير مختلف الطبقات قد ستط مفعول مصالحها الموضوعية على ما وقع في ما بعد من تبلور الاختيار الديموقراطي الاصلاحي لهذه الاحزاب من جهة وتجاوزها يسارا من جانب بوادر الحركة الديموقراطية الثورية الماركسية والراديكالية من جهة ثانية . وان تقلص النشاط السياسي الحزبي لجل الجماهير الشعبية وان انصرف معظم البورجوازية لـ "الاعمال" وانصرفت الطبقات الثورية الى نضالاتها العفوية البسيطة وسخطها الثوري الكبير في الفترة من مارس 65 الى 70 وبدرجة ادنى الان فان دروس مارس عرفت طريقها ولو ببطء الى القيادات الحزبية القديمة من جهة والى الاطارات المناضلة ذات التطلعات الثورية من جهة ثانية . وبهذا كان ان انشق عن الاتحاد فريق ماركسي فضلا عن تجاوزات التيار الراديكالي السابقة الذكر بموازاة دخول قيادة الاتحاد في التوفيق مع البيروقراطية النقابية وفي التحالف البورجوازي مع البورجوازية الاستقلالية . وهكذا كان ايضا ان انشق عن حزب "التحرر" فريق ماركسي اخر بموازاة انتقال الحزب "الشيوعي" التحريفي سابقا الى الشكل الشرعي المكشوف تنظيميا واعلانه اعتناق ايديولوجية "المقدسات" او التقاليد . وقد كان الحركة الجماهيرية المنتفضة منذ 70 اول مناسبة نضالية فعلية امتدت زهاء ثلاث سنوات بوتيرة متقدمة لامتحان تبلور القوى السياسية في الفترة السابقة فكان بالفعل ان عمقت القيادات القديمة خط الحوارات مع الاوتوقراطية وبلورت الحركة الماركسية خط الجماهير والنضال معها وبلور التيار الراديكالي خط التجاوزات العنيفة والمفاجئة على طريق "العمل الجدي" .

الا ان هذه المرحلة النضالية سرعان ما جزرت مؤقتا بدون ان تلتحم مختلف القوى بما فيه الكفاية مع سندها الطبقي الموضوعي فكان ان انحصر الضلع الاساسي من تجربة الماركسيين في الشباب الجامعي والمدرسي لا العمال وانحصرت تجربة التيار الراديكالي في ممارسات

مجموعات كفاحية صدامية لا تجند عمليا اية جماهير وكان ان ظل نشاط الاحزاب الديموقراطية الاصلاحية مركزا على الحوار الفوقي . وان مستقبل الصراع السياسي وبالدرجة الاولى والحاسمة المد الكفاحي الجماهيري المقبل لهو بالنسبة للقوى السياسية القديمة والجديدة بمثابة الريح التي ستزرع فيها نوعا من الحياة جديدا وتصفي بالاشلاء وتكشف للاحزاب نفسها وللملا حقيقة كل اتجاه والمطلوب من الثوريين طبعا مضاعفة الجهد لتهييء هذا المد وتطويره كي يتطوروا فيه .

ماذا يمثل الاتحاد الاشتراكي باتجاهه الحالي في هذا السياق

لئن كان ضروريا الى حد ما المرور بهذا المنعرج الطويل بالنسبة للسطور المخصصة للاتجاه الطبقي للاتحاد الاشتراكي حاليا فذلك حرصا على وضع الاتحاد في السياق العام لتطوره من بين الاحزاب الاساسية وكذلك حرصا على طرح الدواعي العامة حول الاحزاب والطبقات والدواعي الخاصة حول وضع القوى السياسية في المغرب لفهم التمثيلية الطبقية بصورة جدلية تراعي التفاوت والاستقلال النسبي وبصورة ديناميكية تراعي التناقضات والتطور لا الجمود النهائي والانسجام المطلق خصوصا وان الاتحاد الاشتراكي عرف كما سبق تجاذبا بين خطين مختلفين ولا يزال يحبل بافرازات ثورية مناقضة لخطه العام السائد .

يقول الاتحاد عن نفسه انه حزب " القوات الشعبية " وحزب " الكادحين " جميعا و " تكتل تاريخي " و " حركة تحرير شعبية " ... فهو يحاول هكذا ان يملأ الهوة بين الخط البراديكالي داخله وبين خطه الاصلاحي ويدعي تجاوز الفروق الطبقية بين العمال وشبه البروليتاريا (بما في ذلك الفلاحين الفقراء) والبورجوازية الصغيرة (بما فيها الفلاحين المتوسطين) المتميزين عن بعضهم البعض رغم كونهم كادحين ورغم ان لهم مصالح تاريخية جوهرية مشتركة بل و " يتجاوز " الهوة بين هذه الطبقات والبورجوازية المتوسطة التي وان كانت هناك امكانيات للتحالف المرحلي معها فهي ليست كادحة .

ورغم الصبغة البهلوانية لمحاولة القفز هذه على الارتباط العام للاحزاب السياسية باحدى الطبقات او الفئات الاجتماعية فان مقولة " الحزب - التكتل الشعبي " هي التعبير الذاتي المضخم عن حقيقة كون ايديولوجية الاتحاد الاشتراكي وبرنامجه السياسي يحملان تعبيرات طبقية متناقضة ومتحدة في ان معا في نفس الاطار الحزبي وعن حقيقة كون التركيب الطبقي للحزب يضم عناصر طبقية متباينة مع ان وطأة الاختلاط هذه لا تمنع الاتحاد من ان يكون في اتجاهه السائد مائلا بوضوح لصالح البورجوازية الوطنية فئاتها المتقدمة .

ان الصيغة الانتقائية "لاشتراكية" الاتحاد المضفة بنزعة تجريبية وبرغماتية صريحة لهي الحصيلة الجبرية لنزعة بورجوازية صغيرة : التاميم و التنظيم والتخطيط واقامة التعاونيات ونزعة بورجوازية تندمج مع النزعة السابقة ضمن نفس المعادلة وتحبذ هذا الاتجاه شريطة تخفيفه وتطعيمه دفعة واحدة بـ "الديموقراطية" و "القيم الاسلامية" و "تفادى البيروقراطية" و "تشجيع الاستثمار المنتج" واقامة المستغلات التي تتوازن فيها قوة العمل ووسائل الانتاج الخ ... لقد كانت اشتراكية الاتحاد تبدو احيانا وكانها التعبير عن طموح البورجوازية الصغيرة التكنوقراطية للاستعاضة عن الراسمالية "الحرة" و "الليبرالية الاقتصادية" التي كثيرا ما انتقدها الاتحاد باقتصاد راسمالية الدولة حيث تكون الدولة هي الراسمال الجماعي او المقاولة الجماعية لبرجوازية الدولة والمخطط الدائم الحضور لكل الاقتصاد الوطني او جله لكن هذا جانب فقط من "اشتراكية" الاتحاد التي كانت دوما تعني ايضا الشركات المزدوجة والمشاريع الراسمالية الكبيرة بمساهمة الراسمال الخصوصي. وتحمل وثائق المؤتمر الاستثنائي الى جانب نزعة التاميم والتخطيط و "النجاعة التقنية" شحنات قوية من الليبرالية الاقتصادية والسياسية تخفف من دور الدولة الكبير في مثل هذا التطور "برقابة المنتجين" - والمنتجون في المفهوم البورجوازى ليسوا هم المنتجين المباشرين فحسب وانما ايضا اهل التسيير والراسمال المنتج - كما تسمي "التخطيط الالزامي" "ديموقراطيا".
والديموقراطية في المفهوم البورجوازى ليست مقصورة على الاشراف المباشر للمنتجين المباشرين على دولتهم الثورية وانما تعني "المراقبة الشعبية" بما فيها المراقبة البورجوازية طبعا على دولة "الامة جمعاء" بما في "الامة جمعاء" من ملاك عقاريين وكومبرادور مطروح فقط النقص من دورهم الاقتصادى. وهذه التصورات بعيدة عن صفاء التصورات البورجوازية الصغيرة حول المجتمع "التعاوني" الذى "يتجاوز" افات الراسمالية ويحقق "التعادل الكامل" بين المنتجين الصغار ويزيل الام "المنافسة الحرة" و الاحتكار. وهي بعيدة كما سبق عن الطموح الخالص الصرف لاستبدال الاقتصاد الخاص الذى يواجه البورجوازى الصغير تقلباته بقلق وتدمر باقتصاد "منظم" تتحمل الدولة "الاشتراكية" "عبء تطويع قوانينه لفائدة "النخبة المسيرة" او "اطارات" التخطيط. ان "اشتراكية" الاتحاد كما عبرت عنها وثائق المؤتمر والمقالات التفسيرية في جريدة المحرر هي حصيلة رغبة البورجوازية المتوسطة النشيطة (على عكس البورجوازية المالية والعقارية المتكلة على الريع) في ازالة عراقيل المضاربات وضيق السوق الداخلية بتنشيط

الراسمال المنتج ورغبة البورجوازيين الصغار من الفئات العليا اى « ذوى الكفاءات » في تخطيط وبرمجة راسمالية الدولة بالتعاون مع الراسمال الخاص المنتج بالذات. وليس هذا بغريب في بلد كالمغرب توسعت فيه كميا ونسبيا البورجوازية المتوسطة بموازاة تعميق نمط انتاج الراسمالية التبعية وبموازاة تكاثر واتساع المدن كما توسعت البورجوازية الصغيرة لنفس السببين بالاضافة الى حجم الدولة الكبير واشرافها على نشاطات اقتصادية لايستهان بها (الاراضي المسترجعة السكك الحديدية مكاتب تحديث الزراعة الفوسفاط والصناعة الكيماوية .. الخ) مع ما يعنيه ذلك من وجود جمهور واسع من التقنيين يهتم الاتحاد الاشتراكي كثيرا « بالنزهاء » منهم بقدر ما يسخط على المضاربين والسماسرة.

هكذا تكون ايديولوجية الاتحاد تركيبا فريدا الى حد ما للتكنوقراطية مع الليبرالية ولـ « اشتراكية » التاميمات مع الراسمالية الحرة. اليس هذا اتجاها بورجوازيا وطنيا متقدما.

قد يبدو العكس من التركيب الطبقي لمؤتمر الحزب على افتراض انه يعكس الى حد ما تركيب الحزب كله. لكن الرئيسي والاهم ايديولوجية الحزب وخطه السياسي. اما تركيب المؤتمر حسب جريدة « المحرر » فهو كما يلي =

العمال	129	24 20 %
الفلاحون	97	18 10 %
التجار والصناع	68	12 60 %
المدرسون والموظفون	128	23 5 %
المهن الحرة والجامعيون	60	11 10 %
المجموع	538	100 %

كملاحظات سريعة على هذا التركيب يبدو ان اقوى نسبة هنا اى العمال مضخمة بدون شك بالتقنيين غير الوارد ذكرهم في اللائحة خصوصا وان مفهوم الحزب للعمال يساوى كل الماجورين كما سبق الذكر واما الفلاحون فلم يقع اى تمييز طبقي فيما بينهم. ومع هذا يبقى ان البورجوازية المتوسطة مع الفئات العليا للبورجوازية الصغيرة (اى حسب اللائحة التجار والصناع والمهن الحرة والجامعيون) تمثل 23 % من المجموع. واذا اضيف اليها قسم من الموظفين (مثلا 5 %) وقسم من الفلاحين مثلا 5 % اصبحت 30 % الى 40 % من اعضاء المؤتمر مع العلم ان "ذوى الكفاءات" والموجهين هم من

هذه الشرائح التي يمكن اعتبارها اجمالا بورجوازية وطنية .

ويبقى التساؤل دائما حول معرفة لماذا تتخذ الفئات البورجوازية الصغيرة الغالبة في الحزب اتجاها بورجوازيا او لماذا تقبل بقيادة الاتجاه البورجوازي ويبدو اولا ان الخلافات السياسية تخترق الحزب ويمتاز الاتحاد رسميا بها لانها "دليل على حيويته" كما يقول ترمز بالذات لمخاض استقلال البورجوازية الصغيرة عن البورجوازية ذلك المخاض الذي سبق وصف بعض ملامحه مع التنبيه هنا الى ان الخلافات المعبرة عن هذا المخاض داخل الحزب لا تتوزع اتجاهاتها ميكانيكيا على الشرائح المكونة لتنظيم الحزب. ثم ان هذه الخلافات وبالضبط ضغط الاتجاهات الجذرية غير المنظم بالضرورة وان كانت تجد تعبيرها في ايديولوجية الحزب الرسمية الا انها محورة ومهضومة في البرنامج والخط السياسي ضمن الاتجاه البورجوازي السائد . ولئن كان هذا التحوير والهضم لا يؤديان تماما للانفجار المكشوف فلان اي برنامج بورجوازي وطني متحرر يخدم الى حد ما مصالح الطبقات الشعبية الاخرى ولابد من تجربة تاريخية للصراع الطبقي كي تكشف الطبقات والاتجاهات السياسية ان المصالح المشتركة المرحلية لا تنفي بل تقتضي الاستقلال السياسي الطبقي .

هكذا فان الخط الرسمي للحزب فيما يخص طريقة "احداث التغيير الجذري للهياكل" خال من الميولات المميزة للسواد الاعظم من البورجوازية الصغيرة كما تتبلور عادة تحت نظام اقتصادي و سياسي يمتاز باحتكار وسائل الانتاج واجهزة السلطة من طرف كبار الملاك العقاريين والكومبرادور ومن تلك الميولات الشعبوية والاندفاع الثوري والانقلابية والنزعة للعنف الفردي. وعلى العكس فان ايديولوجية الحزب مشبعة بنزعة ليبرالية اصلاحية شرعية بما يتوافق اكثر مع البورجوازية المتوسطة والفئات العليا من البورجوازية المائلة للتحرر والتنمية عن طريق التصنيع المبرمج اقتصاديا وعن طريق الديموقراطية الاصلاحية سياسيا .

فالمجتمع الذي يسعى برنامج الحزب لاقامته يقوم على ساقين اثنين = الراسمالية الصناعية الخصوصية مع راسمالية الدولة و بمساعدتها .

ولهذا نص اولا على "تاميم وسائل الانتاج و التبادل و القرض" لكن تدريجيا ومع الاكتفاء حاليا بما لا يضر بالراسمال "المنتج" فالحزب عندما يستعجل تاميم التجارة الخارجية و "خصوصا الاستيراد" فذلك لازالة ما من شانه مزاحمة الانتاج الوطني الخصوصي ونفخ الاثمان نتيجة التضخم النقدي. وعندما يستعجل "جعل اراضي البناء في الحواضر في ملكية البلديات" فذلك لضرب احدى الركائز الاساسية للسمسرة والمضاربات الطفيلية . والواضح ان ايديولوجية الحزب بما

فيها اشتراكيته ليست صرخة ضد الراسمالية وانما هي بالضبط صرخة ضد ما يعوق تطور الراسمالية على مدى اوسع • وفضلا عن ان الحزب امتنع عن السرد العيني للقطاعات المطلوب تاميمها على المدى البعيد فقد اكد التقرير السياسي ان التاميمات لا تمتد على اية حال "لكل المقاولات الصناعية" ولا "للتجارة بالتقسيط" (لاحظ ان التقرير السياسي لا يميز بين "المقاولات الصناعية" التي يمتد اليها التاميم حسب حجمها بينما لا يترك صراحة للقطاع الخاص التجارى غير "التجارة بالتقسيط") • لتفادى اى التباس يجب التذكير هنا ان الثورة الديموقراطية ايضا لا تعني محو الراسمالية وانما تنميتها في حدود معينة • فالمهم هنا وصف "اشتراكية" الاتحاد وايديولوجيته العامة التي تعبر عن اتجاهه الطبقي وليس "مؤاخذته" على ميولاته الراسمالية •

ونص برنامج الحزب ثانيا على التخطيط الالزامي الديموقراطي الذى يعني به تخطيط التنمية الراسمالية الوطنية • ونص ثالثا على "تغيير جهاز الدولة" القائم "ليصبح في خدمة الجميع" وهذا يثبت كما سبق ان الحزب يعتقد بان امكانية النمو الراسمالي الذى يسميه "اشتراكيا" لم يستنفذ كل امكانياته تحت سلطة الملاك العقاريين والكومبرادور بل ان الحزب يبني استراتيجيته على الصراع السياسي الليبرالي الانتخابي مع القوى الرجعية المعادية لنمو الراسمالية الوطنية كـ "طريق ديموقراطي" لا بديل عنه •

ورغم ان التقرير السياسي للحزب لم يعط للمسالة الفلاحية سوى اقل من جملة ورغم ان هذه المسالة وقع "نسيانها" في البيان السياسي للمؤتمر الامر الذى يدل في حد ذاته على طغيان الاهتمامات الحضرية على الحزب فان وثائق المؤتمر الحت من جهة اخرى على ضرورة "ثورة زراعية" • لكن تصور هذه الوثائق نفسها للثورة الزراعية لا يتضمن صراحة التوزيع الشامل للاراضي على الفلاحين ربما لان ذلك في اعتقادها مضر من حيث سيؤدى لانخفاض "الانتاجية" وتدهور الانتاج ويؤدى لتاخير "التعاونيات" خصوصا وان الاراضي المحددة بوضوح كرصيد اولي "للثورة الزراعية" وهي اراضي الجيش والجماعات وما بيد الدولة من ارض قابلة للتنظيم "التعاوني" مباشرة • اما "الاراضي التي يمكن الحصول عليها من تحديد معقول للملكية العقارية العائلية وليس الفردية فحسب" كما يقول مقرر الحزب حول الزراعة فغير محددة في نصوص الحزب وغير مستعجلة التوزيع • وهذا التصور بعيد بالطبع عن المصلحة الموضوعية والحاجة الذاتية للفلاح الفقير والفلاح المتوسط في الارض اولا و بالحاح • ويقترب موقف الحزب اكثر بغض النظر عن الجمل الباهرة من موقف البورجوازى الحضرى الذى يرى في البادية سوقا قبل كل

شيء يحافظ فيها على "المستغلات المتوازنة" للفلاحين الاغنياء ويرى الثورة الزراعية كعملية شديدة التدريج وتبدأ من حلقة التعاونيات حرصا على "الانتاجية" على حساب النزع الثورى لاراضي الملاكين العقاريين بدون تعويض وبالتالي على حساب الحركة الفلاحية الثورية . لكن الحزب الى ذلك يبقى متفتحا على "رغبات" الفلاحين التي ستظهر من خلال "الحوار معهم" والذى ظهر وسيظهر بلا شك من احتدام الصراع الطبقي . ان الفهم البورجوازى للثورة الزراعية مختلف عن مصالح الفلاحين من حيث مضمونه وعن كفاحيتهم من حيث اشكاله النضالية الانتخابية الصرفة .

بقلم محمد وحيد